

ملاحظات حول تقرير عبد الخالق محجوب

المؤتمر التداولي

### لماذا استطاع الحزب

### الشيوعي السوداني وحده

### أن يطرح مسألة قيادة

### المرحلة الوطنية الديمقراطية



بعد التوقيع على مشروع دستور الاتحاد

### الاتحاد اللاوحدوي :

### أمن مشترك وأداة فتمع للحركة الجماهيرية



### حلف الانتابات والدولة ؟

## كلمة

### من قمة القذافي الخماسية إلى قمة فيصل - السادات الثنائية

### "دعم" المقاومة "بأوراق العمل" والوساطات

على بقايا وجود عسكري للمقاومة ، وإن أحدا لن يتحرك إذا ما نفذت الخطة ضد الفدائيين في أراج جرش وعجلون .

هل يعني ذلك كله أن الانظمة العربية - رجعية كانت أم « تقدمية » - هي في النهاية نظام واحد على صعيد الموقف من المقاومة الفلسطينية ؟ - ضمن حدود معينة ... نعم ! فالانظمة كلها - من القاهرة الى الرياض مروراً بعمان - نجدها مصلحة مشتركة في تصفية المقاومة من حيث هي وجود سياسي جماهيري مستقل ، فلسطيني وعربي ، ومن حيث هي كفاح شعبي مسلح يشكل إمكانية تقضي نهج التسوية مع الامبريالية واسرائيل .

الا أنه بين النظام الاردني وتنظمة الاتحاد الثلاثي - و « الميثاق » قبله - ينهض تناقض جزئي هو الذي كان وما يزال يدفع هذه الأخيرة ، رغم ضلوعها بالتصفية ، الى التلويح « بالتدخل » بعد كل ضربة تتلقاها المقاومة في الاردن وبعد أن تكون الضربة قد بلغت كامل مداها بالطبع .

واساس هذا التناقض بين الطرفين لا يتعدى اختلاف جواب كل منهما على السؤال التالي : من يظف ثمة تصفية المقاومة كحركة جماهيرية مستقلة وكوجود مادي مسلح ؟

- النظام الاردني يريد التصفية الفناء سياسياً كاملاً للمقاومة بحيث تعود كلها الى حظيرة « رعيا العرش » ينطق الملك باسمها حراً من أي قيد ويساوم بها لحسابه في سوق الحل السلمي .

- بينما الانظمة الأخرى تريد للتصفية أن تقف عند حدود الاحتفاظ « باستقلال سياسي » نسبي للمقاومة تجاه النظام الاردني ، على أن يكون التناقص العمل الفدائي ينجح تلك الانظمة - من مواقع الضعف الشعبي والعسكري التي انتهى اليها - هو الوجه الآخر ، أو الحقيقي ، « لاستقلاله السياسي » النسبي . فأنظمة « الاتحاد » تريد هي بدورها استعادة المقاومة الى الحظيرة بحيث تستعملها ليس فقط لضبط الملك حسين بل وللمساومة أيضاً « لحسابها » وعلى حسابها في سوق الحل السلمي تحت راية التلويح بالدولة الفلسطينية .

ومن هنا « سارعت » أنظمة الاتحاد بعد أن تمت الجزرة الأخيرة بكامل فصولها ، الى عقد مؤتمر القمة الخماسية تحت ضجيج طبول التهديد « بالتدخل » عندما وجدت أن الملك حسين يريد قطف كل ثمار التصفية لحسابه ، ولحسابه فقط .

ولقد فضح الشكل الذي « تم » فيه « التدخل » الموعود حقيقة أهدافه .

بعد أن كانت سوريا قد حجزت أسلحة الفدائيين فسي اللقائقة وجعلت تحركاتهم على الحدود مع الاردن ( وكان العمل الفدائي في الجولان قد ألغى قبل ذلك بفترة ) انتهى مؤتمر القمة الخماسية الى اتفاق على إعادة فتح الحدود أمام المقاومة نسبياً بحيث تتجنب من اختراق بعض الحصص المضروب على الفدائيين في شمال الاردن ، وبحيث يشكل ذلك وسيلة ضغط سياسي ولو محدود على حكام عمان .

لكن النظام الهاشمي رد على ذلك بعنف : - عسكرياً بفتح جبهة قتال واسعة مع الجيش السوري سرعان ما أوقفها مساعي ونصائح ضباط الأركان الحريين المتقنين بين القاهرة ودمشق . - وسياسياً بفتح ملف مؤتمر القمة المتعد بطرابلس في

من القمة الخماسية التي انعقدت في طرابلس تحت شعار « نجدة المقاومة » الى القمة الثنائية التي شهدتها جده أخيراً بين فيصل والسادات تحت شعار « الوساطة بين المقاومة والنظام الاردني » ، تنضح مرة أخرى حقيقة المواقف التي تتحرك على قاعدتها أنظمة الاتحاد الثلاثي في تعاملها مع المقاومة الفلسطينية .

ولنبداً بما هو قبل مؤتمر قمة طرابلس .

لماذا تركوا الجزيرة ضد الفدائيين في الاردن تنم ثم « تدخلوا » ؟

لم يكن الأمر مجرد صفقة « فالتدخل » في غير موعده المجدي وبعد قوات الأوان ، ظاهرة تكررت أكثر من مرة وهي تتصل في الأساس بالحدود التي مارست ضمنها أنظمة الاتحاد الثلاثي - وقبلها ميثاق طرابلس - ما نسميه « دعمها » للمقاومة .

ان أقصى ما تستطيع تلك الأنظمة أن تصل اليه في مجال « الدعم » هو استعمالها المقاومة الفلسطينية وسيلة ضغط سياسي على طرف اسرائيلي - امريكي ماض في تصليه تجاه احتمالات الحل السلمي ، وأداة ضبط لنظام أردني يخشى المحور الثلاثي - ومصر في مقدمته - من افلاته خارج « الصف العربي » وانهاجه طرق التسوية الثنائية مع اسرائيل .

وكي تكون تلك الأنظمة حريتها الكاملة في استعمال المقاومة سياسياً في السياق الذي تريد ، فإن الأمر يقتضي استيعاب الحركة الوطنية الفلسطينية والمقاتلة بالوجهة التي يشكل الحل السلمي نهايتها . ومن هنا فإن اضعاف المقاومة بولف شرط لا غنى عنه لتجاذب سياسة الاضواء . فمطلوب مقاومة لا يكون لها من وجودها المادي الفعلي - العسكري والسياسي الجماهيري - سند ويصبح كل السند الذي تتكبر اليه هو الأنظمة أولاً وأخيراً . هذا الأمر هو الذي كان يحدد دائماً - لدى كل الصدامات التي انفجرت بين المقاومة والنظام الاردني - موعد « التدخل » من جانب أنظمة « الميثاق » ، وشكله .

قبل « التدخل » كان هناك دائماً ضلوع - بالصمت أو بالتواطؤ أو بالتشجيع - في كل عمليات التصفية التي نفذها النظام الاردني على مراحل . بل ان هذا الأخير لم يقدم يوماً على ضرب المقاومة الا ضمن أوضاع عربية كانت تنير له دائماً شارة الضوء الأخضر . وعودة سريعة الى أطوار مجزرة أيلول كخليفة بان توضح هذه الحقيقة بجلال . فهل يمكن أن تفصل بين ما دار في مؤتمر القمة المتعد في طرابلس خلال حزيران ١٩٧٠ بحضور الملك حسين ، وبين ما أقدم عليه هذا الأخير في أيلول من السنة نفسها ؟ لقد نشرت صحافة النظام الهاشمي مؤخراً جزءاً من محاضر ذلك المؤتمر ولم يستطع أي من « الاقطاب » الحاضرين أن يبادر الى تكذيبها . ومن المحاضر يتضح - وهي معلومات كانت معروفة سابقاً وأشارت اليها « الحرة » في حينها - أن الأنظمة المتقنية كانت تتساوى في عدائيتها للمقاومة جميعاً . بل ان الأمر تعدى ذلك الى حد تحريض الملك حسين على « أن يتصرف بما يراه مناسباً » . فلقد كان اهتمام الجميع منصرفاً آنذاك لفرض مشروع روجرز على الجماهير العربية ، وهو أمر لم يكن ليمت الا على جنة المقاومة الفلسطينية . ذلك كانت أيلول - الملك تبة طبيعية لتزيران - الأنظمة .

وفي الجزيرة الأخيرة تكرر السياق نفسه . لم يقدم النظام الاردني على ما أقدم عليه الا بعد أن تأكد له أن مصر - ومعهها كل الحلفاء - معنية بمصالحه أكثر مما هي معنية بالحفاظ

« الحرية »



## ● الملاحقات والتمتع في طرابلس ● على ابواب الانتخابات اللبنانية

تبرز طرابلس على أنها المكان الذي اتصف فيه الانتقال إلى «المهد» الحالي بالدولية، وإذا كان السبب الرئيسي لهذه الدولية حدة الانتقال إلى المدينة من منطقة نفوذ للفندي رئيس الوزراء السابق فيبقى أن «تطوع» قضايات الفندي ترافق مع «تطوع» المدينة ونشر جو من القمع والإرهاب فيها.

بدايات المسألة بالتصدي للقبضات الصغار، باتي الفخار الهرب، بحملة خاطفة على الأحياء وعلى أماكن تواجدهم، بمصادرة بسطاتهم والماء القوي على الكبار منهم، وتوافق ذلك مع حملات مداهمة للعديد من المنازل ومع فترات إطلاق رصاصا ومنعزات روعت المدينة ولا تزال مصادرها «مجهولة».

وبعد انتهاء الوجود الفعلي لهؤلاء القضايات الصغار غير الداخليين، التوازنات الانتخابية مباشرة (رغم ارتباط بعضهم بكرامي، بالتمتع .. ودون أن تحرك هذه الزعامات ساكتا على عملية إبدانهم) .. بعد ذلك بدأت حملة ثانية كانت هذه المرة أكثر وضوحا من الناحية السياسية ومن ناحية علاقتها بالتوازنات المذكورة.

هذه الحملة كانت قد بدأت قبيل

انتخابات الرئاسة ببضعة أشهر وكان قائدها كرامي التمتع على كرسي رئاسة الوزارة واستمرت بعده. وهذا ما كان يميزه عن الصراع بين طرفي القضايات. تبرزت الحملة على منطقي مقاطعة شركة قاديشا، على ما سمي «باللجان الشعبية»، حيث أمنت الدولة للشركة عدة سيارات «تطوع» من اللامين الداخلي متواجدة باستمرار أمام مدخل الشركة للصيانة وللحاجة عناصر للجان حيث كانوا يصلون الشرطة الكهرياء .. ولم تتوقف المسألة على اعتقال هذه العناصر بل أصبح شائعا إطلاق النار عليها حيث تصادفها قوى الدرك مما أدى لاصابة العديد من الأهالي ومما جعل من المرور في مناطق معينة من المدينة محظورا.

ولما كانت تتحكم بقيادة هذه الحملة ضرورات المحافظة على الصلات بأطراف النظام المختلفة ولما كانت مسألة اللجان الشعبية والمقاطعة قد تقلصت إلى بضع قبضات، معزولة عن الجو الجماهيري الذي أيدوا ونفذوا الحملة في البداية، فقد كانت مهمة القضاء عليها سهلة ولم تترك أي ردود فعل حتى أن اللجان لم تطلب من السكان المؤيدين أي تحرك للحماية أو الاحتجاج.

وكان يبدو واضحا أن الدولة تريد بتطويقها حملة قاديشا، إنهاء نفوذ «شعبي» لقوى خارجة عن سلطتها الدائمة.

## سكان عديسة : متى ينتهي الحومان ؟

رسالة من مواطنين في العديسة ( قضاء مرجعيون ) :

إذا تعذر لصيق الخاسية اعطاء تجليل شامل من النية المتخلفة لبلدنا وعن الحرمان الذي ضرب كافة مستويات هذه البنية شاتها شأن جميع القرى في الحلقة الأم فمن الضروري والمثلج أن نقدم ملأين اثنين على الأقل من عمق الخلف والمين في هذه البلدة التي فقدت قسما كبيرا من خراجها وعلى فترات داخل الحدود الإسرائيلية :

أولا عن المدرسة :

أنشئت أجيالها المتعاقبة للسلطان محمد رشيد والجنرال كاترو والجنرال ديفول وكمرها الاستقلال بسقف وشرقة من الباطون .

لا ملعب لها ولا منافع . وهي منذ عشرين سنة تتوسع فنشلت اليد من الدكاكين وغرقت السكن ورغم ذلك فيستوى النجاش فيها حسن .

سنت سنوات من العرائض والوفود قضاهم الأهالي بين الوعد بانتهاء المدرسة الجديدة واستكمال ملف التزيم .

هناك وضع في الحجر السياسي والانتخابي .

راجعا المسؤولين في مجلس الجنوب فأخرجوا ونصلوا .

رقم الملف ٤٢٤٢ تاريخ ١٩-١٢-١٩٧٠ .

ثانيا عن خزان الماء :

بلدنا مقفلة في واد على سفوح بلدنا الحار الجاف في بلدنا ولتسقط مقايضة الحق بالكرامة .

الحريه  
صاحب الامتياز  
محسن أبراهيم  
المدير المسؤول  
حسن فخر  
ندير الادارة  
ياسر نعمه  
مكتاب  
الادارة  
والتحريير

القمع العنيف . فينصدي « ممتاز المقيم » وهو مرشح للانتخابات النيابية وعلى علاقات طيبة جدا بطوني فرجيه ويكبل شيمون ، يتصدى لاقباصه مظاهر الزينة ابتهاجا بغفو شيمون من نبيه المكاري الذي كان قد حاول قتله . ويحاول اقامة الزينة في منطقة القبة وفي حي تواجد فيه مجموعة ( الحركة الشعبية الديمقراطية ) وهي امتداد لجان نصره العمل الدفائي. ويغفل حدث مع هذه المجموعة فيصاب احد عناصرها ( خليل مكاري ) بجراح . وعندما حاولت هذه المجموعة شرح ما حدث في بيان وزعته بمسد ظهر نفس اليوم ، ووجهت بالمصفحات تطوق المنطقة وبغوات الدرك نهال ضريا على شابين يقومان بالتوزيع بينما يطلق بعض افرادها النار في الهواء اراهيا . ثم يعقل الشبان ويساقان تحت الشرب الى السراي .

وفي السراي يستمر ضرب الشابين بشكل وحشي مما يستوجب تدخل محامين كفا يران من هناك . فاذا بغوات الدرك ترك الشابين ونهال ضريا على المحامين المحتجين مما استوجب اضراب نقابة المحامين ومقاطعتهم للجلسات لمدة أيام !!

وعادت الى البروز وحشية القمع ومنها الاصرار على فرض جو اراهيا على قبضات الفندي وعلى القضايات والتجمعات النقدية وعلى الاعمال التي في فترة التضخم للظواهرات المؤيدة للمقاومة في منتصف تموز الماضي . فقد رفض حزب الميثاق ( العراق ) الظاهر لان رئيسه مرشح للانتخابات النيابية وعلى علاقة وجبة بسليمان فرجيه ورفض الحزب رفضا شديدا ( الشيعي ) الظاهر أيضا . ولما رفضت قيادات المقاومة الدعوة للظواهر ، ثم تم سوى امكانياتة نزول الفلسطينيين في مظاهرة صغيرة انطلقت من مخيم البداوي القريب باتجاه طرابلس .. كانت مصنفات الدرك بانتظار المظاهرة على ابواب المدينة كما كانت قوات الدرك قد احتلت سطوح المنازل الشرفية على مدخل المدينة لهذه الجهة . مرت المظاهرة بسلم . الا ان تردد خبر غداه ان مظاهرة اخرى ستجري مع اليوم التالي قد دفع قوى « الامن » لاقامة حواجز التفتيش ، والتفتيش من الفلسطينيين الراغبين بدخول المدينة حتى بشكل فردي واستفزاز عناصر من «التجمع» حيث الحاجز كان مقاما في منطقتها . وقد كانت حصيلة اطلاق النار وقوع قتيلة من الاهالي واصابة عدد اخر بجروح . وانطلقت حملة اعتقالات واسعة في المنطقة شملت اوقات وكان المعتقلون يضربون ضريا مبرما ثم اضطرت الدولة لاخلاد سبيل اكثرينهم الساحقة بثروت عدم علاقتهم بالاحتاجات !

وتكرر حوادث فرض « البنية » والارهاب فيطلب من شاب كان يمر على دراجته بعد حادثة نافعه ( تخرش .. ) يطلب منه التوقف . ولانه لم يتقبل ( رواية الدرك ) تطلق عليه التناز عقابا فيقتل !! كانت حادثة «الابوين» منظمة في وحشيتهما اذ القتل شاب في التاسعة عشرة لا سابق له ولا غبار عليه . خلقت وحشية الحادثة جوا

اذا كانت حملة القمع هذه تنطوي على تصفية حسابات وصراعات نفوذ بين الزعامات المحلية يملكتها بالحكم الحالي ، فان وجهها اخرا للقمع والارهاب الخطر وبرز بطرح نفسه وهو تصفية نفوذ الخارجين عن السلطة .

هذه التصفية الدولية تواجهاها الحزبان الاسماء نقدية ( مؤنسر الحزبان ) بالتواطؤ لدخولها في توازنات الصراع . لا شك ان هذا القمع سيزداد حدة مع انتهاء الموسم السياحي وعلى مشارف بداية ضرب المقاومة المنتظر .

شارع الحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب بنظفة المصايبه - محلة راس النبع - بابنة فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ - ص.ب. ٨٥٧ بيروت - لبنان

## بعد التوقيع على مشروع دستور الاتحاد الاتحاد اللاوحدوي : أمن مشترك وأداة فتمع للحركة الجماهيرية



بالطبع لم يكن هناك من جديد في مشروع دستور الاتحاد الذي وقعه السادات والاسد والقذافي في دمشق، ولكن الجديد هو ما أثبتته التجربة والوقائع : اللقاء القوي عليهم بنهضة المظاهرة بينا تحتفظ الدولة بالمشترات من الموقوفين بنفس التهمة .

والجدير بالذكر أن السلطة لا تتوانى بين العادة والآخرى ، عن التفتك بوجودها . فان عرقلة مع السير عادية تماما تستوجب تدخل الفرقة ١٨ السودان لضرب نقابة المحامين بأيديهم على أجرة الاستعداد لاطلاق النار .

## الحزب الشيوعي العراقي القيادة المركزية يحيي عمود الحزب الشيوعي السوداني

كان الحزب الشيوعي العراقي ( القيادة المركزية ) قد اصدر بيان شجب لحملات السلطة الرجعية في السودان نشر فيها يلي بعض ما جاء فيه :

« منذ فشل حركة حشم المطا لزامه طغى النيري الرجعية تصاعدت حملة الارهاب والقهر ضد الحزب الشيوعي السوداني والقوى الثورية في السودان الشقيق الى حملة دولية لافتيال خيرة أبناء الطبقة العاملة السودانية . وقد اعدم الشهيد المجل عبد المطلب محبوب سكرتير اللجنة المركزية الحزب الشيوعي السوداني بعد محكمة صورية كانت ادانته للجلايين الرجعيين من طغمة البصري واسياده الرجعيين وعلماء المصالح التبريرية الحاكمة . كما اغتيل عدد كبير من قادة الحزب الشيوعي السوداني ورجع الآلاف من الوطنيين والشيوعيين في السجون والمنعلات وسمرت حملة سوداء مصلية للشيوعية والديمقراطية في السودان وعموم المنطقة العربية . »

« ... ان اعمال القصة التي مارسها الرجعية الليبية ربيبة الانتكارات القضيبة الاميركية والديابات المصرية التي حملت النيري مجددا الى كرسي السلطة في الخرطوم والحقائق التي نصبت لقادة الحزب الشيوعي السوداني تكشف الوجهة الاخر لسياسة التخلخل والاستسلام أمام العدوان الاسرائيلي وخنقة المصالح الاميركية الاميركية والتواطؤ مع القمع سيزداد حدة مع انتهاء الموسم السياحي وعلى مشارف بداية ضرب المقاومة المنتظر . »

كما ان حزبا يتوجه في الوقت ذاته الى جميع القوى التقدمية والثورية في المنطقة العربية لتزود صفاتها فيجبهة ثورية واسعة لتجلب بها الجبهة الرجعية الاميركية الوحدة . »

طبيعة انطينا الجورجوازي في عهدنا السابقة : الدكتاتورية والارهاب : اي دكتاتوريتها الطبيعية على الجماهير . ولكن حيل الديمقراطية الجديدة كان قصيرا وقصيرا جدا ، تيمد فترة من التفتيل الديمقراطي تتطلبها ضرورة الصراع الداخلي في السلطة ، مادت خلفية ميثاق طرابلس التي طبعها في مرحلة اشد من الارهاب والديمقراطية .. فهي الآن أكثر حونا على نفسها من الحركة الجماهيرية ، وهي الآن أكثر شراستوقما حتى تجاه اطراف من السلطة نفسها ، وهي الآن بعاجلة الى المساندة المشتركة كداعمين للقضاء على اية محاولة من داخل السلطة نفسها ، او من خارجها ..

من هنا سالت القذافي اماء السادات ضد « القاصرين المخلص » ( شريف وصبري وجمعة ) بالرغم من ان القذافي كان يعتبرهم من اخوانه الثوريين الناصريه . ومن هنا سالت السادات اماء الاسد في افهام القاصرين السوريين الا يتجاوزوا حدهم وان يظلوا ضمن قيادة الاسد التاريخية وحتى ان يندمجوا في أي تنظيم سياسي واحد في سوريا . وكان السادات يبارك للاسد نفسه للقاصرين اللبنانيين من دخول دمشق وانقلته للقاصرين السوريين وهم يحتلون امام غدا امية ، كان السادات يوفى للاسد حريته الداخلية في ان يقع حتى الذين يجازون حدهم وهم محسوبون على القاهرة .

وجاءت تجربة السودان وكشفت انظمة ميثاق طرابلس من انبهاها واسنانها وطبقته فعلا ما نرى عليه الميثاق « الان المشترك » ونفصلت جميع القوى التي تشارك في الحركة الشيوعية والوطنيين في السودان الشقيق ، يرب من تقته بأن الحزب الشيوعي السوداني سيواصل مسيرته الثورية على رأس الجماهير الشعبية واتامة حكم الشعب .

كما ان حزبا يتوجه في الوقت ذاته الى جميع القوى التقدمية والثورية في المنطقة العربية لتزود صفاتها فيجبهة ثورية واسعة لتجلب بها الجبهة الرجعية الاميركية الوحدة . »

احداها على الاخرى . فكل طبقة حاكمة فوقها الخاصة في الاتحاد ، فلا احد يسيطر على احد ، والقرارات فسي « المسائل المسماة » هي بالاجماع .. ( نص مشروع دستور الاتحاد على ان تصدر قرارات مجلس الرئاسة بالاقلبية ما عدا الحالات الاستثنائية : المسائل التي يشترط فيها الدستور والاحكام الاساسية للاتحاد الاجماع . والمسائل الهامة الاخرى التي يدرى احد اعضاء مجلس الرئاسة ضرورة الاجماع فيها ) ..

الجورجوازيات الحاكمة الجديدة لا يمكن ان تحقق الوحدة فهي تخاف من بضعه البعوض ، اي تخاف من سيطرة مصالح « القوى والاكبر » بينها على الاخرى . لذلك كان « اتصافها » غير وهدوي ، فهو يحافظ على الكيانات الفاصلة وعلى دولها قديمة ، وكل ما يفعله ان يقدم لها سلاحا جديدا من الحلفاء على نفسها باداة قمع مشتركة في مساندة الاتحاد وتدخله في حالة تعرض احدي جمهوريته ( اي حكاه ) الى اية مضاعفات داخلية ..

كل نصوي مشروع الدستور الجديد تنصب على هذه الاحكام الجديدة : الامن المشترك والمساندة المشتركة ، توحيد سياسة الاستقلال والتراجع الوطني الداخلي وتبني مواقع الجورجوازي الجديدة .

## الموازنة السعودية الجديدة وسعدنة الدفاع عن المصالح الامبريالية

المملكة المالكة وهواشيا لذهب ، بعد ذلك الى الحصار الجبريالية . لكن ما يلتقي هو ان ربع الموازنة مخصص لوزارة الدفاع والطيران والعمران الوطني . فالكثير يروي انطلق على حرمي ملكة الجرامية ٢٤٨ مليوناً من الريالات ، ويروي ان يخصص وزارة دفاعه بـ ٢٤٦ مليوناً .. والاربع المتبقية على خزائن البيت السعودي ومن هجوم المملكة المالكة والكتابة التي تسمى الى احتلالها في الجزيرة كلها وفي المعالم العربي . فالخلاصات التي اعتمدت بين شركات البترول والبلدان المصدرة واسخرت من اتفاق طهران ثم من اتفاق طرابلس ، قد اظهرت الوزن الجديد الذي كسبته بغض الانظمة الوطنية في المقاومة والخطر الذي يشكله هذا الوزن على مصادر الطاقة الاميركية . عليه ادركت الولايات المتحدة ان توسيع انتاج الابار التي تسيطر عليها في السعودية كخطى إعادة القوازين الى حالته الاولى نظرا لسيطرتها الثابتة على النظام السعودي .. مكلما قربت ان تبدأ نورا رفع الانتاج بنسب ضخمة طوال السنوات الخمس المقبلة . وفيه اثار الحركة الاميركية ، دون ابطاء ، على مالية الملك فيصل . فاليابانية القليلة تريد بجوالي طائرات ونصف الخبار من اي ان نسبة الزيادة تصل الى ٢٢ بالمئة تقريبا في غضون سنة واحدة . وهذه اعلى نسبة تدبو الموازنات في العالم كله ، ما عدا السهو والفلط .

ان ابن لذهب الزيادة ؟ لا شك ان قسما منها سوف يصب في مصانيق



هدية العهد للتجّار والمصارف

# تثبيت القيادة المهنية تقويضاً عن التراجع السياسي

## من مشاريع الدولة في التسليف المتوسط والطويل الامد

لحرية صفحة ٥



## معلومات المدارس الخاصة

## استغلال متميز يضاف إلى استغلال المعايين

ولكن بالرغم من ذلك نجد ان العملية في هذه المدارس تضطرها ظروفها المشيئة وشروط زوجها احيانا ، ان تعمل وان لا تخضع للاغراءات .

بين المعلومات نسبة ضئيلة ارتقت الى الوعي السياسي ، فبدان يمين ان دورهن ليس في الخدمة الختلية بل يطعن الى لعب دور كامل . اما الغالبية العظمى بالرغم من ضغط ظروف المعيش ينعين ان العمل داخل المنزل هو اخر الخاف والغزاة نتيجة هذا الاستغلال لا تحلم سوى بالفارس السذي باتنيا لطير بها الى عالم ليس فيه عمل ولا اهل .

استنتاجات :

ان الشروط التي تسمح بعملية

١ - على الصعيد الابدولوجي العام :

١ - تصور الابدولوجية العامة ، والتي يكرسها اصحاب المدارس ، ان العملية رمز للثورة والقومة عليها ان تنهم بظهورها وانقتها ولطفها ، وعليها ان تكون مثال الفصحى امام تلاميذها وعدم الانهماق بفصاها مثل قضايا الاجور لانها قضايا مادية عليها ان تترفع عنها اولا وان لا تضطرها للخروج عن انوثتها وحياتها والتعامل معرب العمل بخشونة في للرجال فقط !

ب - تستخدم المدرسة عادة لذلك معلومات تخرجن من نفس المدرسة . مما يسمح بممارسة سلطة ابوية وابدولوجية عليهن ما تلبث ان تتدخل في تحديد الاجور والانتماء السياسي والتحرك النقابي بشكل يرضي اصحاب المدرسة .

ج - في المدارس الخاصة المجانية يسمى اصحاب المدارس لفصل المعلمين عن المعلومات وذلك لاعادات اخلاقية . وطبعا هذه المدارس مختلطة . اذن صاحب المدرسة يخلط المصيان بالبنات عندما يكون ذلك مصدرا لارياح اكثر ، ولكن عندما يعنى اختلاط المعلومات بالمعلمين نوعا من تجانس مهني ضمن المؤسسة يمكن ان يؤدي الى وعي لدى المعلومات ، لا يسمح به ويعتبره « فسق » و « زنقة » .

د - غالبا ما يستخدم اصحاب المدارس الافرادية ضغوط الادل على بناتهم للمعاملات ، لخصاعين لشروطهم بما يعود للاجور والتوقيع على الوثائق الزورة وعدم التحرك النقابي .

هـ - تشكل المعلومات ، في هذا النوع من المدارس ، قوة عمل يمكن تجديدها بشروط رخيصة فتشكل منافسة للمعلمين المذكور يؤدي الى نتائج سلبية على اجورهم ووجدهم .

٢ - عدم استخدام المتزوجات الاندرا :

١ - لان المرأة العامل تلت انتظار الاولاد فتساؤلات جنسية مما يزعج اصحاب المؤسسة .

ب - لان ذلك يضطرها لدفع تعويضات امومة ، وان يؤمنوا من نوب عن المعلمة خلال شهري فرصة الامومة وهذا عبء باستطاعتهم تحاشيه . واذا صف وتزوجت المعلمة وهي في العمل ينضمها صاحب المدرسة الى الاستقالة بواسطة تعديل طرا على المادة ٢٠ في ايلول ١٩٦٤ ، يميز العملية في هذا المجال ، اذ يسمح لها ان تستقيل وتطلب تعويضها خلال السنة المدرسية التي يتم فيها عقد الزواج .

٢ - بتزقيها بالاستقالة عند الزواج .

الاستغلال هذه هي شروط تكونت وتستمر خارج مؤسسة العمل : ضمن العلاقات الطبقية في المجتمع اللبناني ، ضمن مؤسسة الزواج ، ومؤسسة الادل ، والتشريعات اللبانية المختصة بالمرأة . . ولا يمكن لاي برنامج نصالي ضمن قطاع المعلومات ان يأخذ بعين الاعتبار الاستغلال الناتج عن شروط الخارجية .

لذا فان مطالب وتحركات تطال هذه الشروط ، هي مطالب وتحركات يجب ادخالها الى برنامج العمل في قطاع التعليم الخاص . . لكي لا يصطدم عملنا دائما بالشروط التي يفرضها علينا وضع المعلومات في هذا القطاع .

## اجراءات الطر في الجامعة الأميركية

## القمع شرط استمرار المؤسسة الأجنبية في لعب دورها

قامت ادارة الجامعة الاميركية ، خلال الاسبوع المنصرم ، بطرد ٢٢ طالبا وانذار ٥٣ غيرهم ، ووضعهم تحت التجربة السلوكية . وليست هذه هي المرة الاولى التي تلجا فيها الادارة الى قمع الحركة الطلابية . بل ان للقمع واجهته تراثا عريقا في تاريخ الجامعة .

تمند فشل الاضراب الاخير مثلا ، ووضوح عجز الحركة الطلابية في الرد على تحديات الادارة ، قامت هذه الاخيرة بعدة خطوات : ففتحت الخع عن الطلاب الذين شاركوا في الاضراب ، وحررت اعتقال آخرين متهمه باهم يخطف أحد عائلتها ( رئيس وابنة الطلاب الارذنيين الهاشميين ) . كما الفت مجلس الطلبة للقضاء على كبر مكسب انتزعت الحركة الطلابية سنة ٦٧ اوها شرعية وتمثيلها ومطالبتها بحقوقها . وجاء الطرد والانذار تنويها لحيلة كاملة استهدفت تصفية الحركة الطلابية .

اني هذا الشعار يضرب غزلة الجامعة . ويترح التساؤلات حول « دورها التربوي » لذلك ظم تتردد الادارة بالجوء الى القمع .

وعندما يصبح القمع ضرورة فلا بد له من اجهزة خاصة تسهر عليه وتوجهه . اهم هذه الاجهزة في الجامعة هو مكتب الامن ، يرئسه عفيف صفيري ، ولا يستغف بقدرات عفيف فهو تلقى دورة تدريبية في الولايات المتحدة ( ٦ اشهر ) تعلم فيها كيف تقمع الحركات الطلابية . وهو ابداء ساهر على مكتبه ، ورجاله يسلمهم بالمعصي الجديدة اذا دعست الضرورة ( هذا ما حصل في الاضراب الاخير ) . .

ان القمع الذي تمارسه الجامعة الاميركية والذي مارسه سابقا ( احداث الطار ، حلف بغداد ) واستحداث اجهزة خاصة بهذا القمع ليست محض صدفة . انها ضرورة من ضرورات الإبقاء على عزلة الجامعة الاميركية عن وسطها الخارجي المتحرك .



## انقفاضة «الوكبير»

بقلم : محمود حسين

الماور من الاهالي ان ينفقوا في حدوده ، وان يتركوه يصفي اموره مع الزمرة المتحركة . ورفض الاهالي مغادرة المكان قبل ان ينسحب الجوليس ، ويترك ابناهم احرارا . واحتدت المناقشات ، فهدد الماور الاهالي بصير اسود اذا لم يطيعوا الاوامر ، فتعطلت المناقشات الى مشاورات . . وتطورت المسادات حتى كانت تصل الى الالتعام . . واصدر الماور اوامره ، واذا بالرمصاص يدوي . . واذا باربعة من الاهالي يسقطون قتلى في ابو كبير . .

وهبت الحنبنة . . كل الحنبنة . . وانتفض الشعب الذي سخر منه بشير واعوانه ، ولم يدرك الماور ما تم ، الا انه رأى جماهير غاضبة تنفخ في الشوارع بعد ان سرت الالباء سريان النار في الهشيم . . الالف في الشوارع يهددون في غضب ، وهم يعضون عن المجرمين القتلة . وعساكر البوليس يبرون من امامهم باحثين عن ملجأ يحميهم من غضب الجماهير بعد ان عجزت كلمة الماور عن وقف الد الخنع . والجماهير تحطم كسل المؤسسات الحكومية التي تبر بها . . والقار تدلع في مبنى الاتحاد الاشتراكي الذي تحول وغيره من المباني الحكومية الى خراب . . وساد ابو كبير ، لأول مرة منذ فترة طويلة ، احساس بالحرية والوحدة والقضمان .

وساعتها ، ساعتها فقط احسدت القاهرة بما يدور في ابو كبير . وساعتها ، ساعتها فقط تحركت القاهرة لتحاول تهتة الاسود . وارسلت وزير الداخلية ليحقق في الامر . ولتينين ما حدث ، وليذكر الشعب ان الوحدة الاميرالية والصهيونية ، وليطلب من اهالي ابو كبير ان يسروا قتاد المسحين ، واعدا كالمادة باجراء تحقيق لكشاف المسؤولين وعقابهم ، وباقصاف بشير عن الانتخابات . الا ان الاهالي كانوا قد سلموا هذه الفدية وعلوها . . فقد تعلوا من تكرار الوعود ان الدولة لا تخون نفسها !

ولم يستطع وزير الداخلية ان يخفوق الحصار الذي فرضه الاهالي على الحنبنة . فاضطر ان يستقل طائرة هليكوبتر هبطت به في قلب الحنبنة . واوب كبير ليست الا مدينة من مدن مصر لا تختلف في كثير الى قليل عن بقية المدن المصرية كميكا . . كالمصورة . . كالاسكندرية . وما حدث في ابو كبير في شهر يونيو الماضي حدث من قبل في القاهرة ، وفي ديبا ، وفي الحصرة ، وفي الاسكندرية ، وفي غيرها من المدن .

وسيعتد في المستقبل في اسبوط ، وفي طنطا ، وفي الزقازيق والطبقة الجديدة تحرك ذلك ، وتحاول ان تتلذذ . . الا ان منطق التاريخ لا يفضح لراة الطبقات الرجعية ، ولا يستجيب لرغباتها وانما ينقذ من اصرار . وقد عاد الهدوء الى ابو كبير اليوم . . الا ان الرجعية الجديدة لا تلك الا ان تتسلل في تلق من مودع مكان الانقفاضة القادمة . .

مجدد علي بشير ان يختار ممثلي بلده في الاتحاد الاشتراكي ، ورفض ان ينسحب . وقال له بشير ، وقد تريخ في مقدمه المعتاد في القوة التي حولها الى مقر له . - انا هنا اتحدث باسم اتور المسادات ورد الشاب :

● انا ارفض ان انسحب وامر على ان يكون الشعب حكما . وسخر بشير : - الشعب ؟ اي شعب ؟ اين هو ذلك الشعب ؟! ما الشعب الا مجموعة من . الخراف !

وفي اليوم التالي جاء الشاب الى موعده مع بشير بعد ان اخفى احد اصقائه جهاز تسجيل في القوة . ودارت المناقشة مع بشير . ودار الجهاز . وسجل الشباب رأي بشير في الشعب وفي الانتخابات . . وتهديداته المستترة والواضحة للشباب بعد ان فشلت ترغيباته له . وانتهت المناقشة . وانصرف كل الى حاله .

وفي المساء نفسه اتجه اكثر من سبعة وثلاثين شابا الى مبنى الاتحاد الاشتراكي بالدينة ، حيث علقوا مكبر صوت اذاع على الشعب تصريحات مجد علي بشير وارائه في ديمقراطية المسادات ، ونظامه الحر . القمع :

وكان من الطبيعي ان يتحرك جهاز الدولة . لا لوقف بشير ولكن لضرب الحنبنة التي كانت تستيقظ . واحاطت قوات البوليس بمبنى الاتحاد الاشتراكي . واتجه الماور بممثل النظام ، الى داخل المبنى يطلب من الشباب تسليم جهاز التسجيل والشريطين والخلد مبني حزب الحكومة . الا ان المجموعة اعنصت بالبنين رفض الظلمين متمسكة بعقها في كشف الحقيقة للشعب ، ومعلقة ان من حقها ان تخلص وان تخرج من مبنى الاتحاد الاشتراكي وقتها يحلو لها . وكان رد الماور انه سيعتقل الشباب داخل المبنى حتى يستجيبوا لطلباته . ونجم الاهالي امام البنين يحاولون ان يقتنوا الماور بالمدول عن قراره ، مدافعين عن حق ابنائهم في اذاعة التصريحات التي لم يخلقوها وانما سجلوها على لسام بشير نفسه . ملجا جري من قبل مع جمعة وصبري والمرشحين . وارسلوا المراض والبرقيات يحتجون فيها على السماح له ولانتماء بتقديم انفسهم كمرشحين عن الشعب العامل .

الا ان القاهرة ، كعائلتها ، اصمبت اقتنعت من سماع شكواهم . ومذ منى تسمح الدولة للشعب بان يقول رايه في المسائل الديمقراطية؟ ونقدم بشير الى الانتخابات . الا انه تبين ان المرشحين سبعة عشر ، بينما لا تزيد القاعد من عشرة . وما كان يكره لعبة الكراسي الموسيقية فقد بدأ نشاطه من اجل « اقناع » سبعة منهم بالانسحاب حتى يصور العشرة المباقون كراسيم بطريقة «ديمقراطية» ودون صراع . ونجحت اساليبه المعتادة من تهديد وترغيب وخدمة النظام ، حتى اصبح امينا لاتحاد الاشتراكي في محافظة الشرقية . وقصة مجد علي بشير لا تختلف كثيرا من قصة اي امين

من امناء تنظيم الحكومة السياسي ، اذ ما كان يصل الى هذا المنصب حتى جتمع حوله مجموعة من الموصوليين والانتهازيين اخذت تعيث في ارض المحافظة فسادا ، وتعمل على جمع الثروة بالقوى سرعة قبل ان تصوت الفرصة . ثم جاهد حتى يمين محافظا لاحد اقاليه مصر . .

واستجابات السلطة لصلواته ، وكافاته على خدماته فعيته محافظا لاقليم الغربية ، حيث قضى فترة من فترات عمره ، في نهيب الشعب وسلب الطبقات الكاكة ، بمعاضنة الحنافة التي التفت حوله . الا انه فوجيء في يوم من الايام باسمه يشطب من قائمة المحافظين ، بعد الصراع الذي تم في مايو على السلطة . فنادى الى بلده مكسور اليال ، ليعيث فيها فسادا من جديد .

الا ان الاهالي الذين كانوا قد ضاقوا به وبوصوليته ذرعا ، واجهوه بالعداء . كما ان زعماءه الذين شاركوه السلطة في الماضي تنكروا له بعد ان احصوا ان الرياح لا تبالا اشرعته ، وبعد ان سرت شائعات تقول ان ابعاده تم نتيجة لملاقاته بالمجموعة المخضوب عليها ، وبان مصيره في المستقبل القريب هو السجن .

حتى كان يوم نشر فيه خبر صغير في جريدة يومية مصرية فحواء ان الرئيس اتور المسادات قابل الانساء مجد علي بشير ، وقضى معه نقائل من ساعاته الثمينة . واذا بالمحافظ ينفكر صديقه القديم . واذا بوفود كبار الموظفين تتوالى على ابواب محمد علي بشير ، واصلة الود الذي انقطع . الم يلق « بالرئيس » ؟ والا يعنى ذلك ان « السلطة » قد تكون اليوم في حاجة الى خدمات الرجل الذي تخلت عنه بالاسى ؟

تحت تسمية ، انه قد قرر العودة الى الاشتغال بالسياسة ، وانه يعترق ترشيح نفسه في انتخابات الاتحاد الاشتراكي ، حتى ولو اضطر ، لالاف ، ان يبدأ من القاعدة . الا ان الاهالي لم يكونوا قد نسوا الماضي حين تنكرت السلطة محافظها القديم مكلما فعلت حالة الرجعية الجديدة . فاعلوا انهم لا يرون مجد علي بشير جديرا بتخليهم وانهم يابون ان يروا اسمه على قائمة المرشحين . وارسلوا المراض والبرقيات احتجاجا على السماح له ولانتماء بتقديم انفسهم كمرشحين عن الشعب العامل .

الا ان القاهرة ، كعائلتها ، اصمبت اقتنعت من سماع شكواهم . ومذ منى تسمح الدولة للشعب بان يقول رايه في المسائل الديمقراطية؟ ونقدم بشير الى الانتخابات . الا انه تبين ان المرشحين سبعة عشر ، بينما لا تزيد القاعد من عشرة . وما كان يكره لعبة الكراسي الموسيقية فقد بدأ نشاطه من اجل « اقناع » سبعة منهم بالانسحاب حتى يصور العشرة المباقون كراسيم بطريقة «ديمقراطية» ودون صراع . ونجحت اساليبه المعتادة من تهديد وترغيب وخدمة النظام ، حتى اصبح امينا لاتحاد الاشتراكي في محافظة الشرقية . وقصة مجد علي بشير لا تختلف كثيرا من قصة اي امين

بعد حوادث السودان الدامية ، واعدام التشيع ومحجوب ، اصدر اتحاد العمال المصريين بيانا يستنكر فيه في حياء ، هذه الاعدامات ، ويعلم فيه اسفه لما يتم في السودان ، من اهدار للحريات .

والاتحاد العام للعمال المصريين مؤسسة رسمية ، اعيد تشكيلها حديثا لتلائم متطلبات سياسة حكم المسادات . رتبيلها لصالح العمال المصريين ، كتبيل الولايات المتحدة لحركة التحرير القومي . ولذلك كان طبيعيا ان ينزعج نظام المسادات ، وان يحس في هذا الاستنكار من جانب الاتحاد العام اصابع القاعدة الساخطة ، التي تكرها اعدامات السودان ولاشك بشفق خبيس والمفري من قبل النظام الناصري في اغسطس من عام ١٩٥٢ .

وجمع المسادات بعدها بعض ممثلي العمال المصريين في قصر عابدين ، حيث القى عليهم محاضرة عصماء عن ضرورة وحدة الصف الوطني ازاء العدو ، وعن رفضه لما يسمى بالصراع الطبقي الذي لا تستفيد منه الا الابريالية والصهيونية .

واذا كان المسادات قد وجد من الضروري ان يجمع ممثلي العمال ليوضح لهم بنفسه حدود ديمقراطيته ، وليشرح لهم سياسة نظامه ، التي تلقى اليوم مع سياسة القظم الليبية والسورية والسودانية في عدائهما المسافر والحاقد لكل العناصر الوطنية واليسارية ، شريعة كانت ام ديمقراطية ، فان لهذه «الخطوة» من جانبه اسبابا هامة .

اذ لا شك ان المسادات كان يحفظ في ذاكرته بصور حية لما دار في مصر انتساء انتخابات الاتحاد الاشتراكي ، ولا شك ان الاحداث التي وقعت في كمشيش وفي ابو كبير والتي يطلق عليها الآن في مصر « ثورة ابو كبير » كانت قد دفنت له ولغيره من اعدسة الطبقة الجديدة ناقوس الخطر ، واوضحت لهم ان ما يقال عن نفاذ صبر الشعب ليس وهما من خلق الحايين الطالبين الذين لا يدركون واقع الحياة ، ويقراون عن الجماهير في الكتب ، وانما هو واقع يعيشه الكادحون الذين ضاق صدرهم بالقيود التي تزداد كثافة .

ابو كبير مدينة لا تختلف عن غيرها من المدن المصرية في شيء ، اهلها طيبون ككل سكان مصر ، يواصلون حياتهم اليومية وهم ينتظرون اعلان الساعة التي ستدخل فيها قوات مصر المسلحة ميدان الحركة لتحرر ارض مصر من الاحتلال الصهيوني ، يتابعون اخبار المقاومة في الاردن وانباء الماسرك في فيننام محاولين ان يفهموا سر فشل الماضيين المصرب ونجاح الماكتين الفلسطينيين .

ومن بين هؤلاء ابو كبير شخص يدعى محمد علي بشير ، ارتبط بالاساط الحاكمة ويمخايراتها ، وغانى في قهر الجماهير ، وفي خدمة النظام ، حتى اصبح امينا لاتحاد الاشتراكي في محافظة الشرقية . وقصة مجد علي بشير لا تختلف كثيرا من قصة اي امين



لماذا استطاع الحزب الشيوعي السوداني وحده

ان يطرح مسألة قيادة المرحلة الوطنية الديمقراطية

الحرية صفحة ٩



## اقتصاد سورية الحديثة في نظر كركت

### المسألة الزراعية .. والعلاقات

نشر « الحرية » القسم الثاني والأخير من دراسة حول « اقتصاد سورية الحديثة » :

#### المسألة الزراعية

لا تقتصر النعمت « الإيجابية » ضمن شروط توطد القطاع العام والمعونة السوفياتية على القطاع الصناعي وحده بل إنزاحة تفاقلا في مستقبل التنمية الزراعية يرهنه المؤلف الذي التي يساعد في بنائها الاتحاد السوفياتي وبقية الدول الاشتراكية خاصة مشروع سد الري التي يساعد في بنائها الاتحاد السوفياتي وبعد مرور ثلاث سنوات لم يصدر من الفوات (ص ١٤١ - ١٤٨) ، مكتنة الزراعة والتي لا يتوفر من امكاناتها سوى « الامسال الكبيرة التي يملتها المسؤولون على مصنع تجميع الجرارات التي بنوا في القطعة الخمسية الجديدة » (ص ١٥٢) ، الاستثمارات الحكومية الكبيرة « المخصصة للمشروعات الزراعية : » ( ٢٤٤ مليون ليرة سورية - ص ١٨٤ ) ..

لكن هذا الغفال لا يرتكز على صعيد الواقع الى أية إمكانية فعلية . فإمكانية تخطي التخط في الري أي كسر العلاقات المعقدة للزراعة فيه لا ترتفع بموايل تقنية مجردة عن الصالح الطبيعية التي تليها .. انها جزء من تقنية برنامج ديمقراطي وطني تصوفه مصالح الطبقة العاملة وتفند القيادة السياسية الحالية في البلاد ..

للك المؤلف حين يعرض الإصلاح الزراعي السوري ويبين لغرائه وعجزه من أحداث نمو زراعي في البلاد ، يتناسى القاعدة الطبقة التي ارتكز عليها تدابير الإصلاح الزراعي .

ماذا عن الإصلاح الزراعي ؟ بلغت مساحة الأراضي التي اقترحت ان تصدر بموجب قانون ٥٨ ، حسب المعلومات الرسمية ١٩٢٤، ١٩٢٤ هكتارا ..

— لم يسمح قانون عام ٥٨ بملكية السوريين بملك اكثر من ٨٠ هكتارا مسن الأراضي المروية ( او الأراضي ذات الانتاج الجيد ) او اكثر من ٣٠٠ هكتار من الأراضي البعلية .. ويحق للمالكين ان يستبقوا لاولهم وزوجاتهم بملك ٥٠ هكتارات لغير الواحد من الأراضي المروية و ٤٠ هكتارا من الأراضي البعلية .. وبهذا يستطيع المالك ان يحتفظ لنفسه كحد أقصى بـ ١٢٠ هكتار من الأراضي المروية و ٦٠ هكتارا من الأراضي البعلية . ( ص ١١٠ ) .

— يدفع التعويض بمقدار اجرة الأرض بعشر مرات على شكل سندات حكومية مدة تداولها ٤٠ عاما مع فائدة قدرها ١٠ ٪ بالية .

— نص القانون على توزيع الأراضي المصادرة على الشكل التالي : لكل أسرة ما لا يزيد من ٨ هكتارات من الأراضي المروية و ٣٠ هكتارا من الأراضي البعلية ، يسد الفلاح الذي استفاد من الإصلاح الزراعي خلال ٤٠ عاما تعويضا يضمن لمن الأراضي بغلدة المزارع

عن ٣٥٠ م (ص ١١٩) .

هذه الامصادات التي ينقلها المؤلف عن مراجع « رسمية » تحمل دلالات طبقية واضحة لا يستغف المؤلف من الإشارة لها مباشرة : فهو يؤكد ان جميع قوانين الإصلاح الزراعي « عمل « صفة مشتركة » هي انها « ابتست للقطاعين مساحات كبيرة للغاية من الأرض » « ولم تتضمن تغييرا جذريا للعلاقات الاجتماعية الاقتصادية في الريف » ( ص ١٢٢ ) ، ولم اعطى ملكي الأرض الحق ان يعينوا بانفسهم قطع الأرض التي يستبقونها لانفسهم واولادهم وزوجاتهم .

ميز القانون بين الأراضي المروية والبعلية فقط ولم يميز بين المناطق . اعطى ملكي الأرض الحق ان يعينوا بانفسهم قطع الأرض التي يستبقونها لانفسهم واولادهم وزوجاتهم .

في عهد حكومة الدواليبي حدثت بعض التغييرات التشريعية التي استهدفت « ابقاء مساحات اكبر من الأراضي في ايدي المالكين الكبار وتمديد فترة تنفيذ الإصلاح » ( ص ١١٤ - ١١٥ ) .

في عهد حكومة العظمة بذلت محاولات لوضع قانون الإصلاح الزراعي موضع التنفيذ : بلغ مجموع ما وزع من الأراضي من شهر نيسان حتى نهاية عام ١٩٦٢ ( ٨٧.٤٠ ) هكتارا من أراضي المالكين شملت ١٧٤ قرية، حصل على هذه الأراضي ٦.٦٥ أسرة فلاحية ، ووزع بالإضافة الى ذلك ما يزيد عن ١٠٠ الف هكتار من أراضي الدولة ( ص ١١٨ ) .

مع انقلاب البعثي عام ٦٣ ادخل قانون الإصلاح الزراعي تعديلات من جيد : أصبح الحد الأقصى لمساحة الأراضي الزراعية التي يملكها الفرد الواحد من المالكين يختلف حسب القطعة التي يملكها تبعا لجهة من الممول : القطعة، طريقة الري ، نسبة الاطوار ( بالنسبة للأراضي المروية ، مثلا ١٥ هكتارا في منطقة الفوطية ، ٢٠ في السواحي القريبة منها ، ٢٥ في منطقة البعلية .. الخ بالنسبة للأراضي البعلية سمح للمالك بـ ٨٠ هكتارا في المناطق التي لا تزيد فيها كمية الاطوار عن ٥٠٠ م ، ١٢٠ هكتارا بين ٥٠٠ م - ٣٥٠ م ، ٢٠٠ في المناطق دون ٣٥٠ م . ) وسمح للمالك ان يحتفظ لكل زوجة ولك ولد بقطعة من الأرض بحيث لا تزيد في مجموعها عن ١٠٠ م بالية من مجموع المساحة المسحوق لها بملكها . ( ص ١١٩ ) .

— قرر القانون دفع التعويضات للمالكين خلال ٤٠ عاما بغلدة ١٠ ٪ واخذت الدولة على عاتقها تعويض خسارة المالكين واعني الفلاحون من دفع ثمن الأرض ، بيد أنهم الزعماء يدفع ٢٥ بالية من ثمن الأرض الى صندوق التعاونيات الجماعي ... ولا تتجاوز مساحات الأراضي الموزعة على الفلاحين بموجب قانون الإصلاح الجديد ٨ هكتارات من الأراضي المروية و ٣٠٠ هكتارا من الأراضي البعلية حيث تزيد كمية الاطوار عن ٣٥٠ م في السنة و ٤٥ هكتارا في المناطق التي تقل فيها كمية الاطوار

في القطاع العام . فعند العلاقات لا تتواجد الا في القطاع الخاص ، أي ضمن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج . فلك يعود المؤلف كلما تطرق الى القطاع العام او الى المعونة السوفياتية لتقنيه بالطريق غير الرأسمالي . هنا لا بد من الوقوف عند شككين من أشكال اشراف الدولة على الملكيات في سوريا : « ولم تتضمن تغييرا جذريا للعلاقات الاجتماعية الاقتصادية في الريف » ( ص ١٢٢ ) ، ولم ترتفع من نتائج العمل الزراعي . بالإضافة الى ذلك ، التوزيع لم يتمكّل وقد جرى ببطء شديد : « في غضون خمس سنوات ( ٥٨ - ٦٣ ) وزع ٢٤ بالية فقط من مجموع مساحات الأراضي المصادرة ( ص ١٢٥ ) . في عام ١٩٦٦ بلغ مجموع ما صودر منذ عام ١٩٥٨ ١٢٢٨ الف هكتارا ( ١ مليون و ٢٢٨ الف ) ، الا انه لم يبلغ مجموع ما وزع خلال هذه الفترة الا ٢٥٢٠ الف هكتارا فقط ، أي اقل من ربع الأراضي المصادرة .

الا ان المؤلف رغم هذه الاشارات الفخلة التي تفرضاها الارقام فخرضا ، يتجنب تحديد الهوية الطبقيّة للحكم ، يتجنب استكثار ما اكده في الفصل الاول عن قيام « تحالف ديمقراطي » معادي للبرجوازية والاضلاع « فهو لا يريد ان يعترف ان من تصدر عنهم قوانين الإصلاح الزراعي ، انما قد أصبحوا بدورهم برجوازية دولة متحالفة مع اغنياء الفلاحين وانهم حبيسوا أزمة الطريق الرأسمالي الجديد .

انه يستصرح فقط المسؤولين السوريين ومتمنرات حزب البعث ليشاطروهم اوهامهم والمعلم ويصنع معونة الاتحاد السوفياتي ليبراها شرط تحقيق ما تصبو اليه تلك التصريحات ، هذا هو منهج المعالجة التبديل لتضليل القوى الاجتماعية والسياسية وهو منهج تكوّن قراي برجوازي ينظر الى الابتكاسات والاحتلالات خارج صراع الطبقات ومصلحتها ..

فيعرضها المؤلف (ص ١٤١ - ١٨٤ ) كيفية حل مشاكل الزراعة في سوريا . لكن الصيغة السياسية لجواهر العمل والفلاحين صاحبة المصلحة الأساسية في تحقيق هذه المشاريع ، مشاركتها في وضع الخطط وتنفيذها ، رقيتها على عملية التنفيذ .. كلها أمور لا تدخل ضمن النهج الديمقراطي ..

هل نحل مسألة مكتنة الزراعة في سوريا والصناعة الفخيلة معونة ؟ هل يمكن ان ننفذ مشاريع الخطّة وهي لا تزال في معظمها ارقاما وتصريحات ضمن هيئة المصالح الفخيلة للطبقة الحاكمة ؟ ( المعاشات المرتفعة للضباط ، الكوراني الذي يبيع لهؤلاء : السلع الاستهلاكية بسعر الكلفة ، قسّون وضع اليد على المساكن لصحة الضباط ، حق عاتقها تعويض خسارة المالكين واعني الفلاحون من دفع ثمن الأرض ، بيد أنهم الزعماء يدفع ٢٥ بالية من ثمن الأرض الى صندوق التعاونيات الجماعي ... ولا تتجاوز مساحات الأراضي الموزعة على الفلاحين بموجب قانون الإصلاح الجديد ٨ هكتارات من الأراضي المروية و ٣٠٠ هكتارا من الأراضي البعلية حيث تزيد كمية الاطوار عن ٣٥٠ م في السنة و ٤٥ هكتارا في المناطق التي تقل فيها كمية الاطوار

ان المؤلف شأنه شأن القارئين السوفيات واتباعهم ، لا يمتنعون بوجود علاقات رأسمالية

يضمن حقوق تملك الطبقة كلها لهذه الوسائل واكتساب استقلالها للمسال ( تعيين مجلس الادارة من قبل الوزير : ضباط ، موظفون ، حزييون منفيون ، عمال انتهزيون يمينون تعيينا او توصلاهم اجهزة الدولة عبر انتخابات شكلية مزورة ) .

هذه العلاقة القائمة على الاستقلال لا يصحها فقط جهاز عسكري اداري بوليسي « ايدولوجي » وانما تقسيم للعمل يقوم عليه جوهر العلاقة الرأسمالية . فالدولة عندما قامت بالتأسيس عام ٦٥ واجهت صعوبات جمة في تنظيم الإنتاج وذلك كما يقول المؤلف « لنقص الموظفين والافراد من ذوي الثقافة التقنية القادرين ان يصنعوا مخيرين » ( ص ١٩٤ ) . ماذا فعلت الدولة ؟ يقول المؤلف اضطرت ان تغري المهندسين والتقنيين برواتب عالية جدا ( تصل الى التي ليرة في الشهر ) للاحتفاظ بهم فسي المؤسسات المؤممة . ( ص ١٩٤ )

هذا الواقع لا يجد له المؤلف تفسيرا طبقيّا — تفسيره الوحيد تقني بحت : نقص فني الخبراء والاضطراب اليهم — لكن ما ينبغي هنا هو ان أحد الشروط الموصلة الى الاشتراكية هو ضرورة كون العلاقة بين العمال والفخراء في المصانع علاقة ديمقراطية

واسعة .. فاذا كان الخبراء مثقفون ثوريون ، كانت مهمتهم استشارة وحماية مبادرات العمال ويكون عملهم في اطار المصنع عملا بدويا لا ذهنيا او مكتبيا ، واذا كان الخبراء برجوازيون فالعلاقة بهم هي علاقة رقابة بواسطة العمال المسلمين المسيطرين على وسائل الإنتاج . ومن هنا فان مهمة الدولة الاشتراكية في هذا المجال هي ردم الهوة الفاصلة التي كرسها العلاقة الرأسمالية بين العمل الذهني والعمل اليدوي وذلك من خلاله تاهيل العمال وتدريبهم وابعاد المعاهد التقنية وفتح أبوابها للجميع . هنا يشير المؤلف الى « ادراك » السلطات السورية « هزيمة الكوادر التقنية الوطنية لضمان سير التنمية الاقتصادية في البلاد ، اعداد اخصائين في الخارج ، اقتناصهم في كورانيات في دمشق عام ٦٣ ، ازدياد عدد الطلاب في كليات جامعتي دمشق وحلب الفنية ، مراكز زراعية للأبحاث .. » لكن المؤلف لا يشير مطلقا الى إمكانية الحدود لهذه التدابير ، كما لا يشير الى الحواجز التصوفية التي يقيها نظام التعليم السوري ( اشترط معدلات معينة لدخول الجامعة السورية في أي فرع ومعدلات عالية جدا لدخول الكليات التطبيقية .. كما لا يشير مطلقا الى نوعية الفئات التي تحظى بدخول هذه الكليات : الحزييون ، او اقرباء الحزيين من المذنبين والمسكرين ) ( ص ١٢٠ ) .

هكذا تصبح « الحاجة » الى التقنيين تركبوا لسيطرة فئات من اصول برجوازية صغيرة اكتسبت مواقعها في الإنتاج ارتكازا الى سلطة « للسكن » ( ص ٦٦ ) .

هنا يسكت المؤلف عن صير هذه المطالب على مبدأ انتخاب ممثلي العمال . هذا السكوت بالطبع ليس سهوا او نتيجة نقص في المعلومات ، انما هو شرط « منهجي » لا بد منه لطبقة عميلة الاستقلال الرأسمالي القائمة في القطاع العام . فالعمال هنا ، وكما هو واضحهم في القطاع الخاص ، يمدون عن وسائل الإنتاج وهم ليسوا الا حملة قوة عمل تحتريها برجوازية الدولة وتتصرف بها كما يجلو لها فهي لا تدفع للمنتجين الا ثمن تجديد قوة عملهم وتتصرف بغنائس القيمة .

هذا هو جوهر علاقة الاستقلال القائمة في المؤسسات المؤممة ، فالطبقة المسيطرة ليست افرادا يتمتعون بحقوق فردية . ان هذه الطبقة تملك وسائل الإنتاج وفق شكل قانوني

الدولة المالكين القدامى الذين اهتمت مؤسساتهم تكلها او جزئيا وانفهم الدولة في مجالس الادارة بحجة الاستفادة من خبرتهم .. اذا كان الاستقلال الرأسمالي موجودا فسي القطاع العام الصناعي حيث يتقاضى العمال أجورا مرتفعة نسبيا عن أجور العمال فسي القطاع الصناعي الخاص .. فان هذا الاستقلال يصل الى درجة هائلة في القطاع الخاص ، حيث تيمتد وحدات الإنتاج الى الاف وتتدنى تقنية العمل وانتاجيته ويصبح الافراد من ذوي الثقافة التقنية القادرين ان يصنعوا مخيرين » ( ص ١٩٤ ) . ماذا فعلت الدولة ؟ يقول المؤلف اضطرت ان تغري المهندسين والتقنيين برواتب عالية جدا ( تصل الى التي ليرة في الشهر ) للاحتفاظ بهم فسي المؤسسات المؤممة . ( ص ١٩٤ )

يشكل تنظيم الدولة لعلاقات الإنتاج في الريف اطارا قانونيا لتنظيم وتشديد عمليات الاستقلال الرأسمالي والقطاعي وابتزاز الرشوة وتوزيع الخناق على الحسوبين والحفظيين . هذا الاطار الذي تتداخل فيه مصالح المالكين الاغنياء والتوسطين والقريبين من الحزب وموظفي الدولة .

تشكل التعاونيات الزراعية أهم جوانبه : هنا ايضا لا يستغف المؤلف من الإشارة الى « ازدياد عدم المساواة بين أعضاء التعاونية » بسبب عدم الكفاية في الملكية داخل التعاونية ( الموحدة ) يصل الفرق بين مساحات الأراضي الزراعية التابعة لأمراء التعاونية الى ٥٠ هكتارا من الأرض المروية و ٣٠٠ هكتارا من غير المروية الا التعاونيات الحرة . ) ، والى نظام الاستقلال السائد ايضا في مزارع الفلاحين الاغنياء ، والذي يجمع بين الاساليب الرأسمالية وشبه القطاعية . غير ان هذه الاشارات التي يغرضها وصف الواقع تتجنب التطرق الى التحالف الطبقي القائم بين موظفي الدولة وبين الاغنياء من الفلاحين وتداخل المصالح بينهما خاصة حسب المعلومات التي ينقلها المؤلف : هناك نوعان من التعاونيات : تعاونيات خاضعة لاشراف وزارة الإصلاح الزراعي وتشمل المسقيين من الإصلاح الزراعي والانتساب اليها الزامي ، عدها وفق احصاء عام ٦٦ ( ٢٨٩ تعاونية ) .

— وتعاونيات حرة : تشرف عليها وزارة الزراعة ، تشمل الأراضي التي بقيت للمالكين الاصليين والانتساب اليها اختياري ، عدها وفق احصاء ٦٦ ٢٢٢ تعاونية ( ص ١٢٥ ) . تقدم المساعدة المالية للتعاونيات عن طريق المصرف الزراعي والمقاري على أساس قروض معظمها قصيرة الاجل لعام واحد ، بفائدة ٣ بالية للمصرف و ١٠ ٪ لمصندوق التعاونية . هذه القروض تستخدم لشراء البذور والاسمدة ودفع اجرة الآلات والتجهيزات المخروطة من الدولة ..

ضمت هذه التعاونيات عام ٦٦ ٤٠ الف مزرعة أي قرابة ٨ بالية من عدد المزارع الكلي في الريف السوري ، أي ان الأراضي التابعة للتعاونيات تشكل حوالي ٦ - ٧ بالية من مجموع الأراضي المستثمرة .. الشكل التنظيمي لهذه التعاونيات هو التالي : ينتخب أعضاء التعاونية مجلس الإدارة ( سبعة

اشخاص ) .. غير ان الدولة تعين فسي التعاونية « اخصائيا زراعيا » يستلم رئاسة مجلس الإدارة ويعمل باسم الدولة . وينبع له هنا لا يشير المؤلف الى صلاحية أعضاء المجلس والرئيس وطريقة انتخاب الأعضاء .. لكنه يحصل « هو ان قسما كبيرا من الدخل التوفر لدى الفلاحين ( يصل الى ٤٠ بالية يوزع بحسب بصورة رسوم تصاف الى الموارد التعاونية الاحتياطية . ويوزع ما يبقى منه بعد حساب الامباء المباشرة المترتبة للدولة بين الفلاحين طبقا لحجم الإنتاج الناتج من قطعة الأرض ، وهذا ما يؤدي الى ان تصل الفروع الاكوى والمزارع التي تحصل على اجور متميزة على وضع افضل » .

— فضلا عن ذلك يبين المؤلف : « انه يوجد في سوريا بضع عشرات من المزارع الحكومية التي تكونت من اراضي للاقطاعيين صودرت بموجب قانون الإصلاح الزراعي ، وقد اقيمت بالدرجة الاولى في اراض واقعة قرب مراكز المدن ومزودة بالاشجار الثمرة . وهذه المزارع تابعة لوزارة الإصلاح الزراعي ويعمل بها عمال مأجورون تزيد اجورهم بمقدار ٧ - ١٠ بالية من اجور العمال في المزارع الخاصة » .

( ص ١٣٧ ) . هذه الواقع ماذا يستنتج منها المؤلف ؟ بعد ان يؤكد على استمرار « العلاقات الرأسمالية وشبه القطاعية » يشير الى « نواقص » هذه التعاونيات : فهي : « تزيد عدم المساواة بين التعاونية ، مما يسبب عدم رضى الفلاحين » ، وانها ذات طابع ترويني لتحويل بسيط . ثم ، ان ممثلي الدولة هم في كثير من الاحيان اشخاص غير مختصين في المسائل الزراعية

وال تقنية ، وهو اذ يخل من نعت ممثلي الدولة « بيروقراطية » ( لاحظ ) مجرد ( ملاحظة ) « ان بعض المشاركين مؤتمر التعاونيات الزراعية الاول قد اوصوا السلطات بتحرير التعاونيات من الرقابة البيروقراطية بفتحها استقلال ذاتيا وتعيين ممثليها من الاشخاص الذين يتميزون بكفاءة

أكبر . » ( ص ١٢٨ - ١٢٩ ) . لكن هذه التواقص لا تمنع المؤلف — على كل حال — من مغالطة الحكم والتنبؤ باهوانه الاشتراكية .. فينهي صله الخلق بالتعاونيات بالتفكير باعلان بعض المسؤولين عن عزم الحكومة بالشروع في مرحلة لاحقة بالاشترك مع « المخططة الفلاحية » في اقامة « تعاونيات انتاجية اشتراكية كاملة » . كذلك فان ذكر « التواقص » « يوجب » عليه ايضا ان يشير الى ان السلطات قد اولت اهتمامها الكبير في دراسة تجربة التعاونيات الزراعية فسي الدول الاشتراكية » ( ص ١٤٠ ) . هذه التواقص ذاتها تمك — في الحقيقة — اكثر من دليل على التأكيد ان عمليات الاستقلال في الريف تمارس بشكل اساسي في اطار

اشراف الدولة وحمايتها « للعلاقات الرأسمالية والقطاعية » . أي في ظل حكم برجوازية دولة .

فالشعرون على المزارع الحكومية من قبل الدولة ( الأراضي المصادرة التي لم توزع ) يشترن قوة عمل العمال — وذلك بالفرض — من تملك المؤلف على ان اجورهم تزيد ٧ - ١٠ بالية منها في المزارع الخاصة .. وهم يمدونهم شأنهم شأن اربا بالعمل في القطاع الخاص عن وسائل الإنتاج أي عن المشاركة والرقابة . ويستأثرون بغنائس القيمة مع غيرهم من موظفي الدولة . ويتصرفون بها كما يطلو لهم على شكل رواتب مرتفعة وامتيازات وضمانات .. وذلك مقابل تقسيم رأسمالي للعمل : عمل يدوي منتج يقوم به العمال و « عمل » فوقي غير منتج يلقون عليه « خيرة » و « كفاة » .. الخ ..

كذلك فان الصلاحيات المطاة لوظفسي الدولة في مجالس ادارة التعاونيات . تشكل مجالا واسعا لممارسة اساليب استغلال عائلة على الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين ..

فالمساعدات التي تعيها الدولة عن طريق القروض وتقدم البذار والاسمدة والآلات ، لا تكفي لجميع فلاحين ، من هنا يصبح توزيعها مرتبطا بدنى تحقيقها لصالح طبقة يشترك فيها موظفون تربطهم سلسلة من المراتب في جهاز الدولة ومن جهة فلاحون اغنياء هذا التحالف الطبقي تحكمه عوامل مختلفة : الرشوة ، القرابة ، التفضيحات لكسب ولادات حزبية قريبة من الولادات القطاعية ، كون الموظف نفسه ملكا او امكانية تحوله في ذات الوقت الى ملاك ، بالإضافة الى كل تلك فرصا واسعة ، يوفرها اندام المشاركة والرقابة من القاعدة على مجلس ادارة التعاونية للاحتلال والسرقة خاصة من الرسوم التي تقطع من دخل الفلاحين لتنفيذ الموارد الاحتياطية للتعاونية ( تصل الى ٤٠ بالية من دخل الفلاحين في التعاونية ) .

هذه العلاقات الرأسمالية القائمة في القطاع العام الصناعي والتعاونيات الزراعية والمزارع الحكومية ، ليست الا طريقا رأسماليا مسودا يؤدي بالنهاية الى برجوازية دولة تقشف عاتقا بدورها ، بسبب مصالحها الضيقة وتتناقضها الفئوية ، في وجه بناء الاقتصاد الوطني المستقل ، تحمي استقلالها بالتعصب للبرجوازية الصالح الضيقة للبرجوازية الدولة لا تؤمنها فقط عملية الاستقلال والشمع في الداخل ، بل ايضا بمساعدات الاتحاد السوفياتي وايدولوجيته

ان « كتاب اقتصاد سورية الحديثة » حاول ان يقوم وفقا لهذه الايدولوجية ، بدور المدافع عن هذه المصالح المشتركة التي تربط بين استمرار برجوازية الدولة فسي سوريا وسياسة الاتحاد السوفياتي .

الحرية صفحة ١١



# أحياء الذكرى الواحدة والخمسين لمؤتمر باكول لشعوب الشرق

١-٨ أيلول ١٩٢٠

## موضوعات حول المسألة الزراعية

يصادف الأسبوع الجاري الذكرى الواحدة والخمسين على انعقاد مؤتمر باكول لشعوب الشرق في ٨-١٩٢٠. انعقد المؤتمر برعاية الاممية الشيوعية ( الثالثة ) وكان اعظم تظاهرة تاريخية لشعوب الشرق وحضره ما مجموعه ١٨٩١ مندوبا بينهم ١٢٧٢ مندوبا شيوعيا و ٥٥ امرأة . احتفالا بهذه الذكرى، تنشر « الحرية » فيما يلي وثيقتين رئيسيتين من وثائق هذا المؤتمر . الاولى هي الموضوعات حول المسألة الزراعية ( التي اقراها المؤتمر كما هي باجتماع الاصوات ) ، والثانية خطابان لخاضعتين شيوعيتين مسلمتين حول قضية المرأة . بعد أكثر من نصف قرن ، يتضح لنا ، نحن أبناء الاقطار المستعمرة والمستعمرة سابقا ، مدى الشوط الواجب قطعه لتحقيق برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية في الزراعة . في هذا المجال ، ما زال على الخاضعين للثوريين مهمة جسيمة هي مهمة تكملة رسالة ونضال الاممية الشيوعية . اما عن نقاط البرنامج النسائي ، فانها تشكل الحد الأدنى مما يجب ان يتضمنه اي برنامج لتحرير المرأة في لبنان او المنطقة العربية .

١ - ان طبقة الفلاحين في بلاد الشرق هي وحدها طبقة الفتحة . ويذهب عليها لتفدية الملاكين الكبار والبرجوازيين والبيروقراطيين . يبرز الفلاحون تحت نير الاقطاع والقتالة وحتى انواع السخرة والضرائب . وهم ضحية بؤس لا يطاق ومجاعة دائمة ، ترهقهم الديون ويستعبدون الملاك العقاريون والموظفون والرابون . ان ما يمارسه الحكام والرأسماليون الاجانب والملاك العقاريون من قهر واستغلال على فلاحي الشرق قد بلغ درجة من العنف بات يستحيل معها على الفلاح ليس ان يتطور وحسب ، بل ان يعيش حياة انسانية عادية . فنحول الى مجرد دابة من الدواب .

٢ - نتخلص اسباب القهر والاستغلال اللذين يتعرضن لهما الفلاحون بما يلي :

١ - استمرار التقاليد الاقطاعية التي تنقذ الفلاح بملاقة تبعية شخصية واقتصادية للملاك العقاريين .

ب - استئثار الملاك العقاريين على الارض مما يسمح لهم ، نظرا لقلّة الاراضي القوافرة باستعباد الفلاحين وتحويلهم الى اقتران

للملاحة الجماعية التي تضمن نتائج افضل وتطويرا اسرع للاقتصاد الريفي والمزيد من الرفاهية .

ج - الاستيلاء على املك الدولة واملاك مختلف المؤسسات الطبقية والدينية ( بما فيها املك الاديرة ) وتوزيعها على الفلاحين والزراعيين والمجاولين فيها ، الفاء كاتمة الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها كبار المزارعين بوصفهم وسطاء بين الحكومة والفلاحين ، ومصادرة كل هذه المؤسسات .

د - الفاء كل القوانين الزراعية المرمية الاجراء ، وكل القيود المفروضة على حق التمتع بالارض ، اعتبار كل الاراضي ملكا للدولة ، بغض النظر عن اصلها وحقوق ملاكها السابقين ، واعتبار ان الذي يفلح الارض هو وحده صاحب الحق الشرعي في الملكية الزراعية الصغيرة حيث لا يستخدم ان يفلحها . واليه تعود ملكيتها ومحايلها » على ان يعلن ، في الوقت ذاته ، احترام زراعي يكرس القاعدة القائلة « ان الارض الفلاح قوة عمل غيره ، والحيلولة دون ان يتعرض لها احد باية حجة كان .

هـ - تنظيم استعمار قوات الري المحلية وتسليم ادارتها للمؤسسات الفلاحية المحلية منها والمركزية .

و - حماية مصالح القبائل المرحل وتوفير ما تحتاجه من مراعى ، على ان تتخذ ، في الوقت ذاته ، كافة الاجراءات اللازمة لتنظيمهم .

ز - الفاء كل الضرائب المرمية الاجراء ، بما فيها ضريبة العشر واستبدالها بتقديرات هينة من منتجات الريف الضرورية لاعالة شغيلة المدن والجيش ، مع منح السوفييتات حق تحديد الملكية وتوزيعها وطرق الجباية . ان كل ما يقدمه الفلاحون على هذا النحو يجب ان يتسلموا في مقابلته المنتجات الصناعية .

ح - الفاء كل ديون الفلاحين للدولة ومختلف المؤسسات المالية والدينية والصارف والملاكين العقاريين والتجار ، واعتبارها باطلية ومهتنة .

ط - في الوقت الذي يجري فيه تأسيس سوفييتات الفلاحين والجمهوريات السوفييتية في الشرق ، لا بد من الاستعانة بالجمهوريات السوفييتية في أوروبا الصناعية لتمهيد استخدام الانوات الزراعية وادوات السري وغيرها مما يحتاجه الفلاحون لتأمين استثمار الاقتصاد الزراعي ، مع التاكيد على حق جميع الفلاحين في الاستفادة بكل وسائل الانتاج ، تنظيم الارشاد الزراعي على الفلاحين وتنظيم الفلاحة الجماعية للارض بضم المزارعين المرحلين للقطاع الجماعي ، ولكن بدون اكراه ، تنظيم تعاونيات الانتاج الفلاحية ( مزارعون وحرفيون ) بتقديم الدعم الحكومي الكامل والشهيد لدمجها تدريجيا في تخطيط الدولة ، واعتبار ان التعاونيات هي واسطة مد الارياح بمنتجات المدن الصناعية .

ي - ما ان يجري امداد الفلاحين بكل ادوات الانتاج الضرورية لاستغلال الفلاحة الريفي ، لا بد من انشاء مشروعات زراعية سوفييتية وشيوعية على الاراضي غير المزروعة ، واستثمارها تحت ادارة الدولة بمساهمة عمال الارض المتضوسين في تقابهم المهنية ، تنمية الاقتصاديات الزراعية - السوفييتية الشيوعية قدر الامكان بغية

تبادل فائض انتاجها لقاء منتجات الصناعة الأوروبية .

ان مجرد اعلان الاستقلال السياسي لبلدان الشرق - تركيا ، ايران ، افغانستان ، الخ - ومجرد اعلان الاستقلال السياسي للمستعمرات - كالهند ومصر والعراق والمجزيرة العربية الخ - لا يكفي لتحرير فلاحي الشرق من القهر والاستغلال والخراب . فطالما ان المجتمع الرأسمالي لا يزال قائما في أوروبا واسيا ، فانه محكوم على بلدان الشرق - بما فيها تلك التي تنحدر من التبعية السياسية للاقتصاد الامبريالية الغربية - ان تبقى مرتعا لمراس المال المالي وان يظل تابعا اقتصاديا للرأسمالية الصناعية الأوروبية ، وذلك نظرا لاختلاف الكبير على الصعيد الصناعي . . خنتج عن ذلك الاستغلال الرأسمالي لعمال الشرق وفلاحيه . وان استمرار المجتمع الرأسمالي - حتى في حال نيل كل اقطار الشرق ومستعمراته لاستقلالها السياسي الكامل - سوف يفطر فلاحي هذه الاقطار الى ان يعانون من كل آلام المور بمرحلة القهر الرأسمالي التي ستكون مصدر خرابهم النهائي ، وطردهم من الاراضي حيث يعملون ، وتحويلهم ، الى بركوليتاريا ، اي الى عمال مصانع ماجورين او مياوميين زراعيين مضطرين الى بيع قوة عملهم . لهذا ينبغي على الجماهير الفلاحية في الشرق ، وهي المتحالفة حاليا مع البرجوازية الديمقراطية لاحراز الاستقلال الوطني لتطاهرها ، ان تتذكر ان مهامها خاصة تقع على عاتقها وان مجرد نيل الاستقلال الوطني لن يحل لها نحرها مما يعني انها لا تستطيع الاقتصاد في مطالباتها على تحقيق هذا الهدف بغيره . بل ينبغي على الجماهير الفلاحية في الشرق ان تطمح الى اعلى من ذلك وان تواصل النضال . وبعد ان تحقق اقطارها الاستقلال السياسي ، يترتب عليها مواصلة النضال ضد الملاك العقاريين المحليين وضد البرجوازية المحلية التي تسنمى بافكاك لاحتلال استقلال رأس المال المحلي راس الى الاوروبي .

ان القهر الكامل والقهاني للجماهير الفلاحية في الشرق من كل تبعية واستغلال ، يرتب عليها اولا باول مهمة تعظيم نير ملاك الارض المحليين وناسيس سلطة العمال والفلاحين السوفييتية ، ذلك ان التدمير الكامل للنظام الرأسمالي في الغرب ، كما في الشرق ، هو وحده الذي يسمح للفلاحين بان يحافظوا على اقتصادهم ويعملوا على تطويره . وبعد ان يتمكن الفلاحون من نقادي مرحلة التبركز بوسائل الطقة المحلية في الانتصار الفلاحية على بناء نظام شيوعي يؤمن لكل فلاح كل حريته وتمتعه الكامل بكل منتجات عمله .

وحده الانتصار النهائي للثورة الاجتماعية وبناء الاقتصاد الشيوعي في العالم بأسره هو الذي يستطيع تحرير طبقة الفلاحين في الشرق من الخراب والمعوز والبؤس والجوع والقهر والاستغلال . اذا يترتب على فلاحي الشرق في نضالهم التحرري ، ان يتحالفوا مع العمال الثوريين في أوروبا ومع الجمهوريات السوفييتية لقارة افراة الرأسماليين الاجانب والظفاه المحليين ، ومواصلة القتال حتى الانتصار النهائي على البرجوازية العالمية ، وانتصار الثورة الاجتماعية وبناء المجتمع الشيوعي الذي هو وحده شرط الفاء قهر شعب لشعب آخر وانهاء استغلال الانسان للانسان .

## كلمتان حول تحرر المرأة الشرقية

كلمة الرفيقة ناديا

ان الحركة التي بدأتها الان نساء الشرق لا يجوز النظر اليها من وجهة نظر انتصار حقوق النساء غير الحريات اللواتي يعتبرن ان دور المرأة في الحياة العامة كمثل نبتة رفيعة او دمية جميلة . فهذه الحركة نتيجة هامة وحتمية من نتائج الحركة الثورية العامة التي تجتاح العالم بأسره الان .

ان نضال نساء الشرق لا يتخلص في المطالبة بحقوق في السفور ( نزع الحجاب ) ، كما يسود الاعتقاد . فالمرأة الشرقية ذات النسل الخلقة العالية تعتبر ان مسألة الحجاب ناتي من آخر الراتب . والواقع انه اذا استمرت الخصومة بين النساء والرجال - ومن نصف البشرية - ولم تمنح النساء المساواة في الحقوق ، فمن البديهي ان تقدم المجتمع البشري سيكون امرا مستحيلا . وما تخلف المجتمع الشرقي الا الخلل البالغ على ذلك .

نقوا ، ايها الرفاق ، بان كل الجهود التي تبدونها لبناء اشكال حياة اجتماعية جديدة وان كل تطلعاتكم ، مهما تكن صانقة ، بمسيرها العمق اذا انتم لم تستعينوا بالمرأة رفيعة لكم وعونا حقيقيا في نضالكم .

نتيجة للظروف الخاصة التي ولدتها الحرب ، اضطرت المرأة التركية الى مغادرة بيتها ومطبخها لكي تمارس مختلف الوظائف في الحياة العامة . ولكن اذا كانت المرأة التركية قد احتلت ، خلال الحرب ، مراكز كانت حتى ذلك الوقت حكرا على الرجال ، واذا كانت تهيمل المآثر على ظهرها للجند في بعض مناطق الاضول يتعذر الوصول اليها حتى على الدواب ، ذلك بعيد كل البعد عن ان يشكل خطوة الى الامام في عملية تحقيق المساواة السياسية والاجتماعية . اما حجة اولئك الذين يقولون بان النساء قد احزنن انتصارا اجتماعيا بطولهن محل الدواب ، فانها لا تستحق التوقف عندها لحظة واحدة . لسنا ننكر انه قد صدرت بعض الاجراءات لصالح النساء في بداية ثورة ١٩٠٨ . ولكن لا حاجة لتضخيم اهمية هذه الاجراءات ، وهي غير كافية اطلاقا وعاجزة عن بلوغ الهدف المقصود .

ان بناء بضعة مدارس ابتدائية او حتى ثانوية لمدة لثلاثاء في العاصمة والمدينة الاخرى ، وبناء جامعة نسائية خاصة ، لا يشكل الا نقطة في بحر ما يجب تنفيذه . وبديهي

ان الحكومة التركية - التي تقوم سياستها على قهر واستغلال القوي للضعيف - ما كان بمقدورها اتخاذ اجراءات أكثر جذرية واهمية لصالح المرأة ، عبدة الرجل .

لكننا نعلم ايضا ان شقيقنا في ايران وبوغارا وتركستان وكينا والهند وسائر البلدان الاسلامية ليست احسن حالا منا . غير ان الظلم الذي نعترض له نحن وشقيقنا لن يبقى بدون عقاب . والشاهد على ذلك هو تخلف وانحطاط كل اقطار الشرق . ولتعملوا ، ايها الرفاق ، ان الحيف الذي يصيب النساء لن يبقى بدون عقاب الى الابد .

بما ان مؤتمر شعوب الشرق يشارف على ختامه ، اجبني مضطرة ، لصيق الوقت ، على الاقتلاع عن فكرة عرض اوضاع المرأة في مختلف اقطار الشرق . ولكن ، فليذكر رفاقنا المدعوون المكلتون بمهمة عظيمة ، مهمة نشر مبادئ الثورة العظيمة في اقطارهم - فليذكروا ان كل الجهود المبذولة لتأمين رفاه شعوبهم ستنزل عقيمة دون مشاركة فعلية من المرأة . لكي تنهي كل الامراض والعذابات ، يرى الشيوعيون ان لا بد من بناء مجتمع تزول فيه الطبقات . ولتحقيق هذا الهدف ، يشنون نضالا ضاريا ضد البرجوازيين والطبقات صاحبة الامتيازات . وما نضال الخاضعات الشيوعيات ، فهو اقصى من ذلك لانه مضطرات الى النضال ضد استبعاد الرجل ايضا . واذا كنتم ، يا رجال الشرق ، ستغفلون في تجاهلكم مصير المرأة كما فعلتم في الماضي ، فنقول بان نصيبنا ونصيب بلدنا لن يكون الا الهلاك ، او ثقوا باننا سوف نضم الى سائر المضطهدين لنضال حتى الموت من اجل نيل حقوقنا .

وفيما يلي ، باختصار ، المطالب الرئيسية للنساء :

- ١ - المساواة الكاملة في الحقوق .
- ٢ - حق المرأة في ان تتلقى ، على قدم المساواة مع الرجل ، التعليم العام والمهني في جميع المؤسسات بدون اي تمييز .
- ٣ - المساواة بين المرأة والرجل في الزواج والفاء تعدد الزوجات .
- ٤ - فتح ابواب الوظائف الادارية والتشريعية امام النساء .
- ٥ - تشكيل لجان لحماية حقوق المرأة من كل القرى والمدن .

اننا نملك حقا لا جدال فيه في المطالبة بكل ذلك . وان الشيوعيين الذين اعترفوا لنا بكل الحقوق ، الذين بدوا لنا بدمهم ، سيحجون فينا ، نحن النساء الشرقيات ، اخلص الرهيقات . قد تكون لا زلتا نقاتل في الظلام . امانا صعاب عديدة ينبغي تجاوزها . لكن ذلك لا يرهينا ، لاننا نعلم ان الذي يريد الوصول الى القهر ، عليه ان يعبر الليل .

كلمة : الرفيقة بابي نور « باسم نساء تركستان »

ايهيكم ، ايها الرفاق ، باسم العاملات البروليتاريات ، من روسيات ومسلمات ، في مدينة اولي - عطا .

ايها الرفاق : لقد جئتم الى مؤتمر شعوب الشرق هذا ، انتم ممثلو نخبة العمال الجماهير المضطهدة ، لحل المشكلات الضخمة المطروحة علينا . وان جميع قويات الشرق المضطهدة والمستغلة خلال قرون على يد التبركية والامبرياليين ، يعقدون عليكم كل المالمهم .

واما نحن النساء الشرقيات ، فقد عانينا من استغلال اشيع بكثير مما عاناه الرجال . ونحن على اطلاع اوثق على الجوانب المظلمة من حياة تلك الاسيرات الانبيات : نساء الشرق المسلمات .

اخيرا ، ايها الرفاق ، طلعت علينا شمس بدات تغربنا بنفثها مثلما ام تغمر وليدها في

جميع الأعداد التي صدرت عام ١٩٧٠م مجموعة بمجلد واحد يطلب من الإدارة الشمن ٢ ٢٥ ليرة لبنانية يرسل بالبريد بعد اضافة نمن الطوابع

المهد ، وهذه الشمس ، اول شمس تسطع علينا ، هي سلطة سوفيت مندوبي العمال والفلاحين .

السلطة السوفييتية هي امنا ونحن اطفالها . وروح السلطة السوفييتية ، محروة عمال العالم اجمع وطليعتهم ، هي المصزب الشيوعي الروسي ، هي الجيش الاحمر الباسل الذي دفع من دم اخواننا العمال لنسبا لحق جميع المضطهدين في الحياة .

نحن ايضا ينبغي ان نناضل بلا هوادة ، وان نعمل من اجل تحرر جميع شعوب الشرق المضطهدة .

وها ان النساء تستنقظ من الكابوس الذي كان جاثما عليهن ، ويرفعن نير الاضطهاد ويلتحن يوما بصفتكم .

اننا ننظر اليوم الذي نسيطر فيه على ثمار عملنا .

يعيش مؤتمر شعوب الشرق الاحمر !

تعيش جميع شعوب الشرق المضطهدة !

تعيش الاممية الثالثة !

يعيش تنظيم العاملات في مدينة اولي - عطا - وفي تركستان بأسرها .

احد اعداد التي صدرت عام ١٩٧٠







العالم

## الانقسامات الحزبية في الشيلي

## المرحلة الانتقالية تعمو الانقسامات الطبقية



ابن يقف نظام الحكومة الشعبية في الشيلي، قبل بضعة ايام من الذكرى الاولى للانتخابات التي حملت ممثل ائتلاف الوحدة الشعبية الى رئاسة الدولة ؟ لقد كان الشهر الحالي غنيا بالاحداث .

### انتقاقات في الاتحاد الشعبي

تشكل المجموعة الاولى من الاحداث ، من سلسلة الانقسامات التي تسلمت معظم التشكيلات السياسية الهامة في البلاد . واول من سار في هذا الطريق هو حزب الديمقراطية المسيحية ، الذي انسحب منه ثمانية نواب لينضموا الى الوحدة الشعبية (١) . وقد جروا معهم عددا كبيرا من معاونين ومناضلي الحزب والموظفين والقاضين . وانقسم المسجونون حزب الرئيس السابق «فراي» ، الذي بشر خلال ست سنوات بايديولوجية اصلاحية بورجوازية صغيرة ، «بالرجوع عن سياسته المسيحية اليسارية» و«بالتحالف مع اليمين ضد عملية تحويل البلاد» .

وتعرف الديمقراطية المسيحية ، الفاشرة الكبرى في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ايلول عام ١٩٧٠ والتي كانت قد اتخذت موقف «حياد متجاوب» من حكومة الفندي وذلك بسبب الطابع الملائمتي لقاعدتها الطبقية ، واصلاحية اولئك الذين يأخذ بهم الخوف اسام الدنيابية الثورية (لوموند : ٥-٧١) . اما اغتيال نائب رئيس الحزب ، الذي اعتدته مؤامرة يمينية ، هدفا الجلي هو اصدات قطعة بين الديمقراطية - المسيحية والحكومة الشعبية ، وقد تجلى التراجع في شهر تموز بتحالف الحزب مع الحزب الوطني (وهو حزب محافظ) اثناء الانتخابات التشريعية القريبة في مدينة فالباريزو ، هي اللجنة الثمانية في البلاد .

### انتقال الديمقراطية المسيحية

ولم يقتصر ذلك على حزب الديمقراطية - المسيحية . فقد حصلت ايضا انتقاقات في نفس الوقت داخل عدد من افراس التحالف الوحدة الشعبية . فعرفت حركة العمل الشعبي الوحدوي ، الناشئة عن انتقاقات في الديمقراطية المسيحية عام ١٩٦٩ ، واحدى التشكيلات الاربعة الكبرى التي تولف الوحدة الشعبية ، عرفت استقالة اربعة من نوابها ، ومن بينهم وزير الزراعة ، الذين انهموا حزبه باتجاه مواقف راديكالية متطرفة - وبالاتفاق بالتقرب من الشيوعيين والاشتراكيين (حزب الفندي) وحركة اليسار الثوري . وحصفت عملية مشابهة داخل الحزب

١ - التحالف الذي حل الفندي الي الحكم .

لا يمكن الا ان تبرز معالم صراع طبقي يزداد حدة ، حتى لو لم نتخذ - حتى الان على الاقل - شكل نزاع عنيف . وهي تظهر بشكل واضح ، عبر عملية الصراع نفسها ، المواقع الطبقية لمختلف القوى السياسية والمجموعات والاتحاد .

الواقع ان المواقف الايديولوجية للفئات وسيطة وبورجوازية صغيرة واسعة تبدأ بالاستخدام بالمصالح الاقتصادية المباشرة او القبلية لهذه الفئات نفسها - وتكون تلك المصالح قد ظهرت بشكل واضح - ، انشاء الفترات المشابهة من اتحاد الصراع الطبقي الذي يرافق اجراءات اقتصادية تقدمية فعلا .

وتبدأ تلك المواقف السياسية والايديولوجية بالتبلور حول خط تمايز يفصل معسكر الطبقة العاملة والفلاحين والجماهير الشعبية الاخرى عن معسكر البورجوازية والمصالح الامبريالية . وفي هذا السياق تتحلل التغيرات في مواقف المجموعات والتشكيلات السياسية داخل ائتلاف الوحدة الشعبية وخارجها - الديمقراطية المسيحية - بالنسبة للحكومة الشعبية .

### موقف بعض الفئات العمالية

وقد حصل حادث ، اخر في بداية الشهر الحالي ، يظهر نوعا مختلفا من المشاكل التي يمكن ان تبرز اثناء مرحلة الانتقال : ففي الاول من اب وطوال اثنى عشر يوما اعلن عيال ومستخدمو مصانع النحاس المومة حديثا - منطقة ال سافادور - والمبالغ عددهم ٥٠٠٠ - زيادة ٥٠٠ بالة في الاجور بينما تعرض الحكومة للنضال ضد البطالة ، والاشارة بالاكثري في الجنوب ، وسياسة النضال ضد البطالة ، والاشارة بالاكثري التي تقوم بها الحكومة (بشكل اساسي بناء مساكن شعبية في المدن المختلطة بالسكان) كل هذه الاجراءات تزعزع السلطة الاقتصادية للبرجوازية الانشائية والمصالح الامبريالية الاميركية في الشيلي المرتبطة بتلك البرجوازية .

فناجم استخراج وصناعة النحاس (الذي يملكه شركة اناكوندا الاميركية ٣٠ بالة من الاحتياطي العالمي) وتوجيه الدولة على البنوك من اجل الصناعات الكبرى الاحتكارية والاصلاح الزراعي الذي يجري تطبيقه فعلا رغم مقاومة كبار الملاكين في الجنوب ، وسياسة النضال ضد البطالة ، والاشارة بالاكثري التي تقوم بها الحكومة (بشكل اساسي بناء مساكن شعبية في المدن المختلطة بالسكان) كل هذه الاجراءات تزعزع السلطة الاقتصادية للبرجوازية الانشائية والمصالح الامبريالية الاميركية في الشيلي المرتبطة بتلك البرجوازية .

ومن جهة اخرى يظهر العديد من عمليات الاحتلال للاراضي التي يقوم بها العمال الزراعيون والفلاحون المهدمون جوابا على محاولات المقاومة من جانب كبار الملاكين ، ومن اجل اظهار التصميم الثوري للجماهير الملاحية على تحقيق اصلاح الزراعي ، واحتلال المساحات الخالية في المدن من جانب سكان «الكزنيتا» الشيلية ، للمجبريل بناء المساكن ، والاضرابات العديدة في الصناعات كل ذلك يظهر مزج الجماهير العمالية والفلاحية جعل الاجراءات الثورية جذرية اكثر فاعتر ، والفئات الشعبية الاخرى على السهر على جعل الاجراءات الثورية جذرية اكثر فاعتر ، عن طريق متابعة النضال الطبقي اثناء مرحلة الانتقال .

### الصراع الطبقي يحدد

كل تلك الاحداث اليمانية ، المصيبة بمرحلة الانتقال التي تجتازها الشيلي حاليا ،

## ذبول الاجراءات الاميركية

## بداية ازمة طويلة

بالدولارات بهدف الربح المباشر . الا ان هذا الاجراء فشل ، وفي غضون ٦ اشهر ، تجاوز العجز الكلي في الخزان الاميركي للمدفوعات ١١ مليارا دولار . هذا العجز ناتج من ان هناك حوالي ٣٠ مليار دولار بلا نفعية ، وهي لا تعكس سوى العجز الصافي خلال استثمارها . ولذلك فان الحكومات الاميركية الاوروبية ، كانت تدعو الاميركيين لاتخاذ سياسة مالية جديدة ، وتنظيم الاسعار ، ووضع حد لهذا العجز الذي يؤثر على اوروبا كلها . اي اتباع «ادواتهفلة» ويرى الاميركيون ان مصالح الاوروبيين غير ممكنة :

اولا : لانهم يشعرون بقوة دولتهم وهذا ما تسره حركة الاسواق حيث يتم التبادل بصورة رئيسية بالدولار . واذا حاول الاميركيون طرح منتجاتهم في الخارج باسعار عالية فان ذلك سوف يؤدي الى اكتساح الاسواق الاوروبية . ثانيا : من حيث ان سياسة الادارة المتبعة ستعني بالنسبة للاميركيين وجود ١٥ الى ٢٠ مليون عاطل من العمل خلال سنتين . وهذا بالطبع من شأنه ان يؤدي الى ازمة داخلية ثورية ، تحاول الرأسمالية الاميركية تجنبها . هذه المصالح تصب في التناقض الاساسي . فيسبب النمو الخائق للولايات المتحدة ، فان اقتصاد الاميركي غير قادر على العمل بقدرته حسب القوانين الرأسمالية . مما ادى الى نشوء تناقضات متفجرة داخل المجتمع الاميركي ، تجد حلها الا في اعادة توزيع بعض عائدات القطاع النتج على شكل مصاريف اجتماعية غير منتجة .

في هذه الشروط ، فان تمويل المصاريف الاجتماعية ، لا يمكن ان يكون الا بايجاد القفد . اي بيقول العجز في الميزانية . وطبع نقود بدون تغطية ذهبية هو العمل الوحيد الذي يمكنه تجنب الولايات المتحدة هبوط كارثي . وهذا لا يتماشى مع النظام المالي العالمي ، حيث يلعب الدولار مقياسا اساسيا . لان ذلك يعمل باقى العالم عيب العجز (الداخلي والخارجي) للمالية الاميركية .

ان التناقض لا يمكن ان يحل الا اذا فقد الدولار ميزته «الامبراطورية» كقصد عالمي وحيد ، وهذا لا يتم الا بمواجهة بنظام نقدي جديد . ان ازمة طويلة المدى قد بدأت . وفي ١٦ اب الحالي فخلت مرحلتها السياسية الحادة منذ ١٩٦٧ . وستمر خلال العشر سنوات القادمة بكثير من محاولات التسوية والهدوء العابر . الا انها ستبر بمرحلة حادة جديدة .

٢ - انظر «الحرية» : اعدادا ايلان وحيزران ٧١ .



## الردة اليمانية في بوليفيا

## لن تحمي الطبقة العاملة مواقعها في السلطة الا بتصفية تنظيمات اليمين في الريف

اهمية خاصة لان نتائجها ستكون مؤشرا لاتجاه المرحلة القادمة من الحرب الفيتنامية : مرحلة انسحاب القوات الاميركية والائتلاف الوطني .

ونتيجة للحملة التي اعدتها نشر اوراق البنتافون داخل الولايات المتحدة وخارجها ، والتي فضحت بشكل قاطع التدخل الاميركي في سياسة فيتنام الجنوبية «الرة» .. نتيجة لذلك فان الحكومة الاميركية تحاول جديها لجعل مرشحها الرئيس الحالي نيوين فان ثيو يفوز في انتخابات يسودها الجوم «الديمقراطي» . وذلك لا يتم الا بتفويض مرشحين اخرين يقارعهم ثيو في عملية انتخاب ينصق ثرائها بالتروير . وقد بلغ اهتمام الاميركيين بتأمين نجاح هذه التصفية لدرجة انهم هدوا بتقطع المساعدات الاميركية في سايغون ، اذا كان ثيو سيقى المرشح الوحيد في هذه الانتخابات .

والمرشحان اللذان برزا مقابل ثيو هما نائب رئيس الجمهورية «كاو كي» والجنرال دونغ فان مينه . وكان كاو كي قد ابدع عن القرضي بقرار من المحكمة العليا التي اعفرت ترشيحه بطلا . فهو لم يستوف الشروط الجديدة للترشيح التي اقترحت في عهد ثيو ، والتي تنص على ان يصعد ترشيح رئيس الجمهورية اربعون عضوا من الجمعية الوطنية (من اصل ١٩٠) او مدة محافظ من اصل ٥٥٠ . ومن المعروف ان ثيو قد عين المحافظين هؤلاء ، مقابل اضاءاتهم على اوراق تصديق ترشيح خاصة ، تمكن ثيو من تعينها لخصبه . ولكن المحكمة عادت وتراجعت من قرارها ، وسحبت لكاو كي تحت الضغط الاميركي ، ان يترشح . ولكنه رفض الصيغة واعلن «ان الانتخابات المقبلة قد دبرت وفقا لؤامرة مدممة سلفا وانني لن افرق في مشاورات من هذا النوع بغرض الانتخابات المقبلة» .

اما دونغ فان مينه فهو الآخر قد سحب ترشيحه برغم انه يستوفي الشروط القانونية . ويعتبر ثيو مرشحا معتدلا وقادرا على القيام بمهام الصالحة الوطنية . وهو معاد للشيوعية غير انه يثق ضد التدخل الاميركي المباشر في فيتنام ، ويرى انه على الفيتناميين تدبير احوالهم بانفسهم وان لا يعتمد اعتمادهم على قوى خارجية الدعم المادي والاقتصادي .

ان اعتدال مينه يجعله الدمية المثالية في تمثيلية السياسة الانتخابية . ولكن حساسيت مينه لا تعمل لمصالح الاميركيين . فهو يرى ان حظه في التراجع بسيط جدا ، اذا لم يترشح كوكري . فهذا الأخير يعتمد على قاعدة انتخابية مشتركة مع ثيو . ولذا فان خروضا الحركة الانتخابية سوف يضعفها بما ، ويفسح امام مينه امكانية النجاح . وعندما لم يقبل ترشيح كاوكي فان مينه من ترشيح نفسه ، واعلن انه لن يقبل ان يكون «مواطلا في هذه التصفية - الميزة الكريمة» .

ودعا كاوكي ثيو الى تقديم استقالته من رئاسة الجمهورية ، وان يعطي السلطة السياسية للجمعية الوطنية ، لتشرع في على الانتخابات على ان ثيو يرضى ذلك وبقي هو المرشح الوحيد في الساحة في جو سياسي متوتر واحتجاجات اخذت اشكالا مختلفة (انتعارات ومظاهرات) .

ان ثيو هو احدى الاوراق الاخيرة في ايدي الاميركيين في معركتهم الخاسرة في فيتنام . لذا فان استقالته في الحركة الانتخابية هو هدف مباشر للحكومة الثورية المؤقتة الفيتنام الجنوبية التي تهدف في بياناتها الى عزل ثيو في المعركة ، وهي ان لم تؤيد علنا الجنرال مينه الا ان عدم النهج عليه يعني انها تعتبره المرشح الوطني الوحيد الذي يقبل بحكومة انتقالية استغرقت تأليفها الحكومة الثورية المؤقتة للمرحلة القادمة من التسوية .

١ - الحرية صفحة ١٤

ويرجع عدم الاستقرار السياسي في بوليفيا الى تواجد طبقتين رئيسيتين كلاهما منظم . فالطبقة العاملة ، والتي تضم اساسا عمال القاجم ، قنبلة التنظيم . فهي تلك اتحادا رئيسيا ونقابات صلبة بالرغم من تعرضها للقمع المتكرر . هناك ايضا ثلاثة احزاب شيوعية . الاول سوفيتي الاتجاه ، وهو يعتبر دعم انقلاب عسكري تقدمي (الحكم ثوري) «ضروريا» للوصول الى سلطة عمالية . والثاني تروتسكي الاتجاه ، والثالث صيني . وهذان الحزبان يطرحان خطا متشابها : البدء بحرب شعبية في الريف للوصول الى السلطة .

تواجه هذه الطبقة وتنظيماتها طبقة الفلاحين من الزراعين الملاكين . هذه الطبقة منظمة ايضا ، اهم تنظيماتها «الكتائب الاشتراكية» و«ايندولوجيتها محض فاشية ينضوي تحت لواء «الله، الوطن، والعائلة» قواعدا الفلاحية واسعة الانتشار ومسلحة .

في ظل هذا الصراع الطبقي المعتمد ، كان التسابق على السلطة السياسية بينهما ، ولعب الجيش دورا بارزا في هذا التسابق . فهو الجهاز الاساسي من بين اجهزة الدولة الذي تتقاسمه التيارات السياسية ، من اقصى اليمين ، الذي يعتبر الشيوعية دوما يجب القضاء عليه ، الى اقصى اليسار الذي يطالب بحل الجيش الرسمي وخلق الجيش الشعبي . وهكذا فقد كانت الانقلابات العسكرية تدور من اعدام الصراع الطبقي بين العمال والفرامين وانعكاس هذا الصراع داخل الجيش .

وكان حكم ثوري «تقدمي» الى حد معين . فقد سمح للتنظيمات الجماهيرية ان تعمل في المدن ، واتسا مجلس الشعب الذي يضم مختلف الاحزاب اليسارية والتنظيمات العمالية في بوليفيا . ولكن لم يستطع ان يخطى حدوده . فبقي مجلس الشعب ذا صفة استشارية ، كما بقي الشعب بلا تسليح . وهدود هذا الحكم هي التي طرحت ضرورة ايجاد الشروط الهيدلة للانتقال الى سلطة عمالية . وهذه الشروط هي حرب المواجه السياسية التي تعطلها الطبقة الحاكمة وتنظيماتها . وهذا لا يتم الا بتسليح العمال والمقاتلين الثوريين للباشرة بحرب تحرير شعبية تبدأ بضرب ملكي الارضي في الريف بالبنية .

١ - الحرية صفحة ١٤



## الاستفتاء على دستور الاتحاد تستر «الرجعية الجديدة» وراء الديمقراطية المزيفة



في النسيج لنا ، في جمعية عمومية للقبالة دعا إليها توفيق أبو خليل ، رئيس مجلس القبالة ، دمج الزيادات الدورية في زيادة غلاء المعيشة ، عكس النص القانوني المصريح . رغم هذا كله ، سكنت القيادات القبالية .

٢ - كانت القبالات قد طرحت قضية الدوا بضرورة لا تدع مجالاً واسعاً للمساومة : إما أن يتخذ المستوردون والمصدرة باسماء «مقولة» (مقارنة مع اسعار سوريا ومصر مثلاً) وإما أن يقوم صندوق الضمان بتوفير الدوا ، ويفتح الباب لحصر استيراد الدوا به ، معدلاً المادة ٢٢ من قانون الضمان . ومن بين القادة القباليين ، حيل انطوان بشارة المطلب ، وطره بحد في مؤتمرات صحافية ، وفي الاتحاد العام . لم تستجب الدولة للمطلب الأساسي ، تعديل المادة ٢٢ ، حصر حق استيراد الدوا بصندوق الضمان ، لكنها ساءت : خفضت اسعار الدوا بنسبة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ بالمئة . لكن التفضي بعيد عن نلبية حاجات الاستهلاك الفعلي : فبنسبة مرتفعة في الادوية الثانوية والرخيصة ، ومنخفضة في الادوية الاساسية والغالية . لكن القيادات القبالية هلت للامر ، واكتفت باحتجاج لم تنشره الصحف ، عند استبعاد اعادة النظر في المادة ٢٢ ، في لجان المجلس النيابي .

٢ - جعل الاتحاد العام من مسألة الاجراءات قضية توافقت حولها تصريحاته . وعندما اقترحت لجنة العمل زيادة الاجراءات السابقة لسنة ١٩٤٢ ، اذبح الاتحاد العام . لكن اعادة المشرع للدرس ، والحديث من تعديل قانون الاجراءات حتى ١٩٧٥ ، واقترح اجراءات رفع الاجور القديمة ، كلها امور تجعل من موقف الاتحاد العام مجرد ردود فعل آتية على اجراءات الدولة ومشاريعها ، مما يدفع بمطلب تخفيض الاجراءات بنسبة ٢٥ بالمئة الى متحف الشرايع الكثيرة التي يتم التخلي عنها . وباتى مشروع بنك الاسكان (راجع تعليقاً عليه في مكان آخر من هذا العدد) ليقدم تعويضاً ضئيلاً عن مشكلة زمرة . بينما يشكل بنك الانماء هدية دسمة للصناعيين واصحاب المصارف والبنوك .. (التعليق في مكان آخر) .

مقابل هذه «المنح» : رفع الحد الأدنى ، تخفيض سعر الدوا ، بنك الاسكان ، تعديد الولاية القبالية لارب سنوات .. مضى صيف هاديء . لا اضراب ، الاحتجاجات خافتة ، الاسئلة مهذبة ، الانذارات ناعمة .. بينما يعمل العمالي يصرف العمال وينذر المئات ، عريضة في طرابلس يهدد باغلاق معمله ، زيادة ١٩ ليرة تنخفض الى ١٥ و ١٢ ليرة بقدرة قادر .. لقد وجد العهد خطه على الجبهة القبالية . والقيادات القبالية المطوعة تستحق ، عن جدارة ، أن تتولى الامر مدة أطول ، بعد أن كان عباس فرحات ، مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية ، قد اعد مشروعاً يقضي بتجديد القيادات القبالية .

ان هذه الخطوة باتجاه خلق الحركة العمالية تتطلب طرحاً موازياً لاضع القبالات . فقد لعبت القبالات ، رغم هزال بنيتها العمالي وطواغيتها بين يدي السلطة واصحاب العمل ، دور استقبال للمطالبات العمالية . لكنها ، كما يبين من سلسلة الاجراءات الاخيرة ، ومن موازنة الدولة بين القمع والمساومة ، قد لا تعود تستطيع حتى أن تلعب هذا الدور . مما يعيد مشكلة متجددة الى البحث : بناء المنظمات المهنية العمالية .

١ - لم تشأ الدولة أن يتم تراجع القبالات وقياداتها بدون مقابل يشكل تعويضاً جزئياً أمام القواعد العمالية . فالهزيمة الكاملة تنزع من القبالات كل صفة تمثيلية . مما يدفع الطبقة العاملة الى أن تبني منظماتها خارج البنى الشرعية ، أي خارج المؤسسة القبالية التي تملك فيها الدولة ، ويملك فيها اصحاب العمل ، ألف موظف . قدم . والف عميل . وكان التعويض جزئياً : رفع الحد الأدنى للأجور الى ١٨٥ ليرة ، وافر زيادة . بالمرة لكن دالة هذه الارقام تختلف اذا ما قوبلت بالواقع : التلاعب بالحد الأدنى بدون رقيب ، تخفيض الزيادة الدنيا من ١٩ ليرة الى ١٥ أو ١٢ ، كما تم ذلك

نوحه الحكم بحركة مطلبية نشيطة ، مدتها بزخمها وحدثها نتائج ركود الاقتصاد اللبناني ، الذي كان قد بدأ خريف ١٩٦٦ مع أزمة انقرا ، ونفاقم مع الهزيمة العربية ، لتيبرز نتائجها الصعبة في التحاق كامل بالسوق المالية الإمبريالية . ولم تكن الحركة المطلبية محصورة في الطبقة العاملة والاجراء . فقد شملت الطلاب واجتدت الى بعض المناطق الريفية .

تجاه هذا الوضع ، وفي الخريف الذي كان يجتازه الحكم ، اضطر هذا الأخير الى المرونة في معركة الضمان ، لا سيما وأن التزاماً سابقاً كان قد تم ، في آذار ١٩٧٠ ، بتد حركية السلطة . كما أن الحكم الجديد كان يحرص على أن يكون رصداً سياسياً يخفف من حدة الهجوم عليه ، في ميادين أخرى ، واستعداداً لمركبة انتخابية ترتب عليها نتائج هامة طوال أربع سنوات متتالية ، سنوات هي «زهرة عمر» العهد .

لكن هذه الظروف تغيرت . وكان التفسير قد بدأ منذ المواجهة الأولى . برز ضعف مزدوج في الحركة المطلبية ، لا سيما في المجال العمالي . تفقدت الحركة للتنظيم وللقيادة الطبقية والبرنامج . مما يكشف مقتل موضوعاً خطيراً : فيض سوق العمالة وانتشار البطالة ، وهما عنصران تزداد فعاليتها مع عجز الحركة القبالية على المواجهة الموحدة والمترابطة . مقابل هذا الضعف ، وقف اصحاب العمل صفاً واحداً : ما أن طرح موضوع استيراد الدوا حتى تضامنت مع نقابة المستوردين كل تجمعات اصحاب العمل ، ما أن طرح موضوع الصرف الكيفي في المصارف والنسيج حتى هب اصحاب العمل بدافعهم عن «حقهم المقدس» في العقد «الحر» مع العامل والمستخدم . واسترحت الدولة انفسها : اخذت تتقفل المشاكل التي تثيرها الى صعيد سياسي مباشر ، حيث لا تملك القبالات أي وسيلة . فإذا هددت القبالات باضراب عام لوحت الدولة باعلان حالة الطوارئ ويحل القبالات . وإذا شرعت مؤسسات بالتحرك طرحت أطراف في السلطة مشروع قانون يمنع الاضرابات طوال موسم الاصطياف والاشقاء .

لم يكن القمع هو الوجه الوحيد لهذه السياسة . هناك وجه آخر لا يقل خطراً ، هو المساومة .

في ١٥ حزيران ١٩٧١ ، أي بعد عشرين يوماً من الفناء الاضراب وهزيمة القيادات القبالية ، صدر مرسوم يحدد ولاية المجالس القبالية بأربع سنوات بدل السنتين . لم يكن هذا الاجراء مزولاً ، فهو حلقة في سلسلة اجراءات .

١ - لم تشأ الدولة أن يتم تراجع القبالات وقياداتها بدون مقابل يشكل تعويضاً جزئياً أمام القواعد العمالية . فالهزيمة الكاملة تنزع من القبالات كل صفة تمثيلية . مما يدفع الطبقة العاملة الى أن تبني منظماتها خارج البنى الشرعية ، أي خارج المؤسسة القبالية التي تملك فيها الدولة ، ويملك فيها اصحاب العمل ، ألف موظف . قدم . والف عميل . وكان التعويض جزئياً : رفع الحد الأدنى للأجور الى ١٨٥ ليرة ، وافر زيادة . بالمرة لكن دالة هذه الارقام تختلف اذا ما قوبلت بالواقع : التلاعب بالحد الأدنى بدون رقيب ، تخفيض الزيادة الدنيا من ١٩ ليرة الى ١٥ أو ١٢ ، كما تم ذلك

## حلف النقابات والدولة؟

كان ٢٥ ايار ، من السنة الجارية ، نقطة تحول فسي نضال الطبقة العاملة ، وفي مواقف القيادات النقابية . خلال الفترة التي ابتدت من صيف ١٩٧٠ الى ٢٥ ايار ١٩٧١ . تنامت الاضرابات وتلاصقت ، في مجالات متعددة : في قطاع الدولة ، في الصناعة ، في المصارف ... وفي بعض الاوقات ، من هذه الفترة ، انتص تضامن الطبقة العاملة وتجاوز المطلب الخاصة لكل مؤسسة ، في حركة شملت صفوف واسعة من العمال . كانت معركة الضمان الصحي هي تبة هذا الانتصاع . وبدا أن شعارات اضراب ٢٥ ايار ، قبل أن تتراجع عنه القيادات النقابية ، ونصرو هذا التراجع انتصاراً لوحدتها ، تعمل على توسيع معركة الضمان نفسها . بينما غاب عن أول شياط العمال الزراعيون ومسائل مرتبطة بالضمان الصحي تتعلق بمستوى معيشة الاجراء . طرح الاستعداد لـ ٢٥ ايار المسائل التي كانت غالبة . ومع هذه المطالب كان يمكن أن تدخل الى الحركة المطلبية ثغرات عمالية ومستخدمة تركتها معركة أول شباط جاتيا . لكن اضراب ٢٥ ايار لم يتم : المطالب طويحة وتجاه المصالح المراسمالية في المدينة والريف بعده ، أقيمت الطبقة العاملة والفئات المعنية خارج الاستعداد الفعلي للمواجهة ، نبت المواجهة على صعيد سياسي لا تملك فيه النقابات الحالية أي موقع ثابت ..

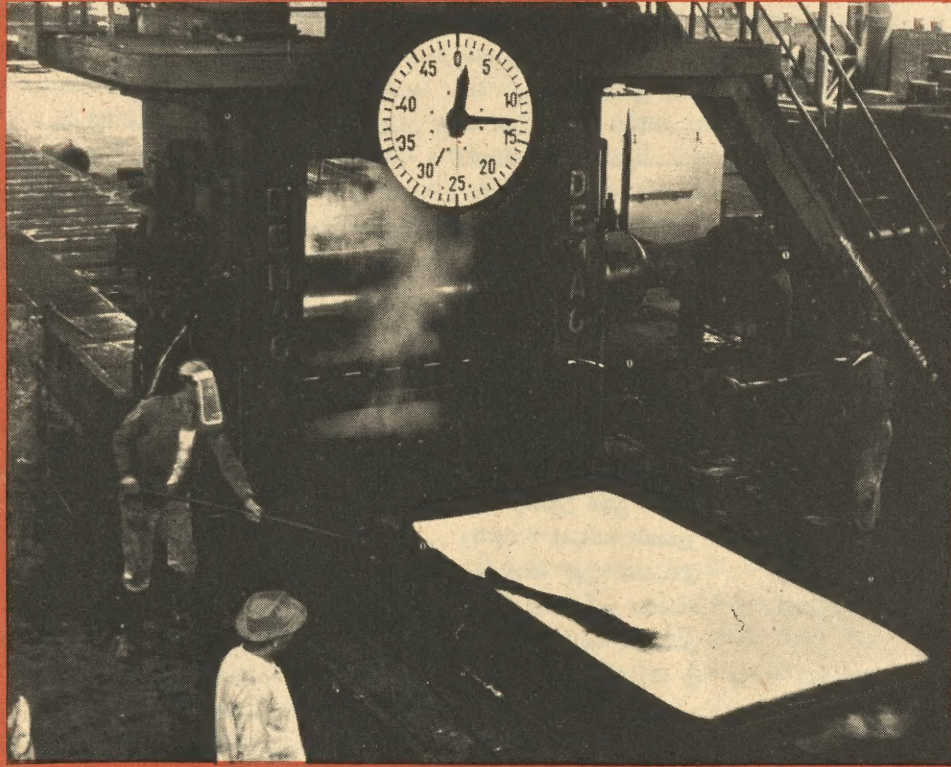
منذ التراجع الفاضح الذي تم عشية يوم الاضراب المحدد، انتكست الجبهة المطلبية بصورة واضحة . خمدت التحركات العمالية رغم حدة المشاكل وهيئتها ، وفي طليعتها مشكلة الصرف الكيفي الذي طال ويطل مئات العمال والمستخدمين . اضطرت التحركات النادرة التي نبت ، في الهاتف والمصارف وصندوق الضمان ، أن تتوقف دون تحقيق ولو جزئي للمطالب . رغم ذلك ، لم يشكل الحدث تجربة تدرس نتائجها ، وتوضع امام الطبقة العاملة . بل غطته التبريرات والمخططات .

لا شك أن نوع التراجع ونقطته الحدث تحت ركام التبريرات والمخططات ، هما من نتائج التركيب القبالي والممارسة القبالية . وفي هذا المجال ، كما برز بوضوح ، تتساوى الاتجاهات القبالية مع اختلافات بسيطة لم تتجاوز ، حتى اليوم ، التصريحات المبدئية ، واعلان النوايا والمشاريع . لكن الاحداث التي تنامت منذ ٢٥ ايار تدل على أن القيادات القبالية لم تنل هزيمتها مكتومة الايدي . فهي تتحرك . ولكن حركتها تمثل مجزأ وتواطؤها مع السلطة . أي تمثل بعدها التزايد من تمثيل مصالح العمال والاجراء ، ومزونها الكابل عن هذا التمثيل . وتتسع هذه القجوة (وهي لم تكن يوماً ضيقة فعلاً) في ظرف علاقات قوى بين السلطة والحركة المطلبية ليست في صالح الحركة المطلبية . والمسلطة الحالية تحاول أن تستفيد من استرجاعها للبادرة ، لتكرس نوازين القوى هذا . أي أن السلطة نفذ ما لم تقم به اقبالات فسي فترة مدتها ، عندما مجزت من أن تحصل الزخم المطلبية (النسبي) الى موقع ثابت بعض الفئات . وهذه الظاهرة طبعية : عندما يهجم جيش من أن يستفيد من انتصار جزئي يفتح الباب مريضاً امام ردة القمص ، أي أمام هزيمته .

ما هو ظرف توازن القوى ؟

خلال الاثنيون القليلة التي سبقت شباط ، كان الحكم الحالي ما زال جديداً . لم يكن بعد قد استطاع أن يملك قبضته على ادارة لا يعرفها تمام المعرفة . لم يكن بعد قد اتم التز بين القوى البرلمانية المطلبية والمعادية . وكانت العلاقات العربية تفرج قوتها من مرحلة القارح تزل أن تستقر ، مع قبول مشروع روجرز ، والشروع في نصية المقاومة ، على وجهة انصبت ثمارها خلال الاسابيع الاخيرة . في هذه الظروف

## انقفاضة حلوان وبداية التحرك العمالي المستقل



الهدف الاساسي من صرف مئات الملايين على التسلح  
حماية النظام وليس حماية البلاد  
بدأ الاستعراض الانتحاري

التهافت على النيابة وعلى توسيع اقطاعات  
النفوذ ليمهد لصدامات عنيفة